مجلة جامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية

العدد السابع
ربيع الثاني ١٤١٣

رسالة في
المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان

للعَلَّامَة
مُحَمَّد بن عليٍّ الصَّبَّان
المتوفي (١٢٠٦ هـ)

تقديم وتحقيق
د. محمد أحمد العمروسي
الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة
في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية في الرياض

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا محمد بن عبدالله، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فهذا تحقيق لرسالة صغيرة في حجمها، كبيرة في قيمتها ومحتواها، موضوعها يندرج تحت علم التصريف، الذي هو «أشرف شطري العربية، وأغمضهما. فالذي يُبينٍّ شرفه احتياجُ جميع المشتغلين باللغة العربية، من نحوي ولغوي، إليه أيَّما حاجة؛ لأنه ميزان العربية... والذي يدلُّ على غموضه، كثرةُ ما يُوجَد من السَّقطات فيه لجلة العلماء». (١)

وتختص هذه الرسالة ببيان الأحكام التصريفية للمصدر الميمي، واسمي الزمان والمكان، تلك الأحكام التي لا يستغني عن معرفتها كلُّ مشتغل باللغة العربية؛ وذلك لاحتياجه إلى معرفة القاعدة الصرفية فيها حتى يتمكن من القياس عليها؛ ومن ذلك قولهم: «إنّ المصدر من الماضي إذا كان على مثال (أفعل) يكون (مُفْعَلا)، بضم الميم وفتح العين، نحو: أدخلتُه مُدْخلاً، وأخرجته مُخْرَجا، ألا ترى أنك لو أردت المصدرَ من: أكرمته، على هذا الحد لقلت: مُكْرَما قياساً، ولم تحتج فيه إلى السماع». (٢)

بالإضافة إلى أن معرفة القياس في هذه الأحكام التصريفية ستتيح للدارس اللغوي تعرُّفَه الألفاظ السماعية الشاذة عن كلّ حكم من هذه الأحكام، وبذلك ينجلي غموضها.

---

(١) الممتع في التصريف لابن عصفور: ١/٢٧، ٢٩.

(٢) المنصف لابن جني: ١/٢.

ومعلوم أن موضـوع المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان من موضوعات بنية الكلمة، التي لا يخلو كتاب من كتب التصريف من الحديث عنه، وقد صاغ بعضُ العلماء قواعده نظماً، مثل: ابن مالك[٣] (ت ٦٧٢هـ) في لامية الأفعال، والعلامة الفارضي[٤] (ت ٩٨١هـ).

ويقتضي الحـديث ـ في هذا التقـديم ـ أن أعـرض ـ بإيجـاز[٥] ـ لأهم الأحكام التصريفية له على النحو الآتي:

أولاً: المصدر الميمي:

هو اسم مبدوء بميم زائدة يدل على الحدث مجرداً من الزمن، ويصاغ من الفعل الثلاثي على زنة (مَفْعَل) بفتح الميم والعين وسكون الفاء، نحو مَنْصَر، ومَضْرَب، ما لم يكن مثالاً صحيح اللام، تحذف فاؤه في المضارع مثل: وعد، وضع، فإنه يكون على زنـة (مَفْعِـل) بكسر العين، مثل: موعد، وموضع، كما يصاغ من الفعل غير الثلاثي على زنة اسم المفعول، نحو: مُكرَم، ومُقام، ومُنطلَق، ومُستخرَج.

ثانياً: اسما الزمان والمكان:

هما اسمان مصوغان للدلالة على زمان وقوع الفعل أو مكانه. ويصاغان من الفعل الثلاثي على وزن (مَفْعَل) بفتح الميم والعين وسكون الفاء، في مواضع ثلاثة:

---

(٣) هو جمال الدين أبوعبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي، علم مشهور من أعلام النحو، صاحب الألفية والمؤلفات العديدة (ت ٦٧٢هـ).

(٤) هو شمس الدين محمد الفارضي القاهري الحنبلي (ت ٩٨١هـ)، له شرح على ألفية ابن مالك نظم فيه أحكام وزن (مفعل)، وقد شرح هذه الأبيات العلامة السجاعي في رسالة عنوانها «فتح الرءوف الرحمن بشرح ما جاء على مفعل ونحوه من المصدر واسم الزمان والمكان» وقد حققها الدكتور جابر مبارك. مطبعة الحسين الإسلامية بالقاهرة (١٤١٠هـ).

(٥) لمراجعة هذه الأحكام تفصيلاً: انظر: مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط: ١/٦٧-٧٣، وشرح المرضي على الشافية: ١/١٦٨-١٧٥، ١٨١-١٨٦، والتبصرة والتذكرة للصيمري: ٢/٧٧٧-٧٨٢، شرح المفصل لابن يعيش ٦/١٠٧-١١١.

١ ـ إذا كان المضارع مضموم العين مثل: مَنْصَر، ومقام.
٢ ـ إذا كان المضارع مفتوح العين مثل: مَذْهَب، ومخاف.
٣ ـ إذا كان الفعل معتل اللام مطلقاً مثل: مرقىً، ومَوْقىً، ومسعَىً.

كما يصاغان على وزن (مَفْعِل) بفتح الميم، وسكون الفاء، وكسر العين، في موضعين:

١ ـ إذا كانت عين مضارعه مكسورة، مثل: مَجْلِس، ومَضْرِب، ومبيع.
٢ ـ إذا كان مثالاً مطلقاً في غير معتل اللام مثل: مَوْعِد، ومَيْسِر.

كما يصاغان من الفعل غير الثلاثي على زنة اسم مفعوله مثل: مُكرَم، ومُستخرَج.

ويعلم ـ من هذا العرض الموجز ـ أمران:

أ ـ أن صيغة المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان واحدة في بعض أوزان الثلاثي، ومتحدة تماماً في غير الثلاثي، ويكون التفريق بينها معتمداً على القرائن السياقية.

ونظراً لاشتراك الصيغة ـ كما ذكرت ـ جاء الحديث عن المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان متقارباً في موضعه من كتب التصريف، أو مندمجاً في مؤلَّف واحد كما هو في رسالتنا هذه.

ب ـ ما جاء على القواعد السابقة يكون مقيساً، وضابطه «أن المصدر مفتوح مطلقاً؛ إلاّ إذا بني من نحو: وعد يعد موعداً فمكسور، وأن الظرف مفتوح إن بني مما مضارعه مضموم مطلقاً، كخرج يخرج، وهذا مخرجه، أو مفتوح كذهب يذهب، وهذا مذهبه، ومكسور إن بني مما مضارعه مكسور كضرب يضرب، وهذا مضربه، إلاّ إذا كان معتل اللام كرمي يرمي، وهذا مرماه فمفتوح أيضاً».(٦)

وما خرج عن هذه القواعد السابقة مسموعاً يكون شاذاً، يحفظ ولا يقاس عليه،

(٦) حاشية الشيخ أحمد الرفاعي على شرح الشيخ بحرق اليمني على لامية الأفعال لابن مالك: ٤٩.

فقد سمعت ألفاظ بالكسر وقياسها الفتح، كما جاء عكس ذلك، كما وردت ألفاظ مثلَّثة العين، وقد فصّل الصبّان كلَّ ذلك في رسالتنا هذه التي قمت بالتعريف بها ـ هنا ـ وتحقيقها تحقيقاً علمياً، أدعو الله أن يكون نافعاً ومفيداً إنه نعم المولى ونعم النصير.

أضواء على الرسالة

١ ـ أهميتهـــا :

تنبع أهمية هذه الرسالة من أمور عديدة:

أولها : شمول الرسالة لما يمكن أن يقال عن (مفعل)، كما ذكر مؤلفها بقوله: «وقد أفردت مسألة (مفعل) برسالة، فمن أراد إشباع الكلام فيه، فعليه بها».(٧)

وقد ذكر هذا القول في حاشيته في النحو المشهورة على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، وهي حاشية «سارت بها الركبان، وشهد بدقتها أهل الفضل والعرفان»(٨) كما يقول الجبرتي.

وهذا يدلنا على أهمية هذه الرسالة لما فيها من شمول وإحاطة بهذا الموضوع.

ثانيها : أن تحقيق هذه الرسالة يعد اهتماماً بتراثنا اللغوي المليء بالكنوز والدرر، ورابطاً للحاضر بالماضي حتى لا ننفك عنه، وكي نستضيء بإشراقاته المضيئة، بالإضافة إلى أن هذه الرسالة لعالم مشهور في النحو والتصريف له مؤلفات كثيرة، طبع بعضها، ولا يزال بعضها الآخر في حاجة إلى تحقيق.

ثالثها : أن تحقيق هذه الرسالة يعطينا فكرة عن حركة التأليف في أواخر القرن الثاني عشر وأوائل القرن الثالث عشر الهجريين، كما أنه يصور لنا الموضوعات العلمية التي تناولها المؤلفون في هذه الفترة، ويوضح لنا طريقتهم في التأليف كذلك.

رابعها : جمع الصبان في هذه الرسالة كثيراً من أقوال العلماء الذين سبقوه في دراسة هذا الموضوع، كما ذكر كثيراً من الألفاظ التي شذّت عن القياس الصرفي لها، وكل ذلك في حاجة إلى تتبعٍ ودراسةٍ.

(٧) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣١٢/٢.

(٨) عجائب الآثار: ٢٢٨/٢.

٢ ـ منهج الصبّان فيها:

كان منهج الصبّان في عرض المادة العلمية أن يبدأ بذكر القاعدة الصرفية بطريقة تقريرية ممثِّلاً لها، ثم يذكر ما شذّ عن هذه القاعدة من اسمي الزمان والمكان والمصدر، مبيِّناً سبب الحكم بالشذوذ في كل صيغة يذكرها، وهكذا حتى نهايتها.

ويمكن للقارىء أن يدرك هذه الطريقة من أول نظرة في هذه الرسالة، وهي طريقة تشبه ما يسمى عند علماء التربية المختصين في طرق التدريس بالطريقة القياسية، وهي التي يبدأ فيها المؤلف بذكر القاعدة الكلية، ثم ينتهي منها إلى الجزئيات، وذلك على عكس الطريقة الاستقرائية التي يبدأ فيها بالأمثلة ثم ينتهي إلى القاعدة.

ويُحمَد للمؤلف صنيعه في إكثاره من الأمثلة في هذه الرسالة؛ الأمر الذي يوضح القاعدة الصرفية وسرّ شذوذ بعض الأمثلة عنها؛ نجد ذلك واضحاً في قوله:

«اعلم: أنه يُبْنَى من كلِّ فعلٍ ثلاثي، عينُ مضارعه مضمومةٌ، أو مفتوحةٌ، (مفعَل) بفتح العين، في المصدر، واسم الزمان، واسم المكان، وقد تلحقُه هاءُ التأنيث، كما قد تلحَقُ غيرَهُ من الأوزان الآتية، فيقال في الثلاثةِ من: أَكَلَ، وشَرِب، وشَرُفَ، وقَتَل، ونَظَرَ، وذَهَبَ مثلاً: مَأْكَل، ومَشْرَب، ومَشْرَف، ومَقْتَل، ومَنْظَر، ومَذْهَب. وشذّ عن ذلك في المكان: من سَجَد، وشرَق، وغرَب، وجَزَرَ، ونَبَتَ، وسَقَط، وطَلَع، وظَنّ: مسجِد، ومشرِق، ومَغْرِب، ومَجْزِر، ومَنْبِت، ومَسْقِط، ومَطْلِع، ومَظِنّة. بالكسر فقط في الجميع، مع أنّ مضارعها على (يفعُل) بالضم. وشذّ أيضاً في المكان من: فرَق، ونَسَك، وسَكَن، وحَشَر، وحلَّ: مَفْرِق، ومَنْسِك، ومَسْكِن، ومَحْشِر، ومَحِلّ، بالكسر في الجميع، مع أنّ مضارعها على (يفعُل) بالضم، ولكن جاء فيها الفتح أيضاً على القياس».

وأحياناً يستطرد بذكر بعض الأمثلة أو بعض الأقوال كي يوضح الحكم الصرفي بكل تفصيلاته فيقول: «وأما المعتلُ فإن كان معتلَّ اللامِ، ويُسمَّىٰ الناقص، نحو:

غزا، ورَمَىٰ، ورقي، بكسر القاف بمعنى: صَعَد، أو معتل الفاء واللام، ويسَمىٰ اللفيف المفـروق، نحـو: وقى، ووعى، أو معتل العين واللام، ويسمى اللفيف المقرون، نحو: هوى، وأَوَى، بُنِيَ منه (مفعَلٌ) بالفتح للثلاثةِ أعني المصدر، واسمي الـزمـان وَالمكـان، فيقـال: مغـزَىٰ، ومرمَىٰ، ومَرْقىٰ، ومَوْقىٰ، وموعَىٰ، ومهوَىٰ، ومَـأْوَىٰ. وقيل: اسما الـزمـان والمكان من المفروق بكسر العين، فيقال: مَوْقِي، وموعِي، بكسر القاف والعين».

٣ ـ مصـــــادره :

وأما مصادر الصبّان في هذه الرسالة فهي متنوعة؛ فهو يأخذ عن النحاة: مثل: سيبويه، والأخفش، والصيمري، وابن مالك، كما يأخذ عن اللغويين: مثل: ابن السكِّيت، والفيومي، كما يأخـذ عن بعض المفسرين، مثـل: البيضـاوي ويصرح بالأخذ عن هؤلاء جميعاً في مواضع، فيقول: «ليس في المصادر عند سيبويه ما [هو] على وزن (مفعول) أصلاً، وأما قولُهم: ليس له معقولٌ، فإنه يتأوَّله على أَنّ المعنى: ليس له عقل يعقل به فليس هناك ما هو معقول له، وكذلك: خذ ميسورَه، ودع معسورَه، يتأوله على أنّ المعنى: خذ ما تيسر، ودع ما تعسر، والأخفش يخالفه في ذلك، ويقول: المعنى ليس له عقل، وخذ اليسر، ودع العسر، ذكره صاحب التبصرة».

وأحيانـاً يكتفي بذكـر الـرأي دون نسبته لأحدٍ، فيقول: «كذا ذكره بعضهم، ومقتضى كلام كثير. .»، «وبعضهم يفتحها في المصدر ويكسرها في الاسمين. .» وقد خرَّجت كلَّ هذه الأقوال من مصادرها أو مظانِّها في أثناء التحقيق.

٤ ـ شواهـــده :

وأما شواهد الصبّان في هذه الرسالة فقد استشهد بالقرآن الكريم، وبالشعر العربي، وإن كان أغلب استشهـاده ينصب على اللهجـات العـربية؛ فهـو يذكـر مثـلاً: أن

«في مضارع: حلّ، بمعنى نزل، لغتين: الضم والكسر»، وأن في «مطلعٍ - إذا كان مصدراً - لغتين»، ويقول في موضع آخر: «وهذا التفصيل المذكور في معتلّ الفاءِ عند غير طيء، أمّا هم فيجرونه مجرى ما فاؤه غير واو، فيجري فيه التفصيل السابق»، وغير ذلك كثير، مما يثبت أنّ في الرسالة مَادةً لغوية تفيد القارىء من ناحية، وتخدم لغتنا العربية من ناحية أخرى.

التعريف بالمؤلف

اسمـــــــــه :

محمد بن علي الصبّان(٩). المصري الشافعي، ويكنى بأبي العرفان.

حياته ومنزلته :

ولد الصبّان بمصر بالقاهرة، وحفظ القرآن الكريم والمتون منذ صغره، واجتهد في طلب العلم فحضر لشيوخ عصره وجهابذة العلم في عهده، فنهل من علومهم ومعارفهم، حتى صار عالماً مشاركاً في علوم متعددة: كاللغة، والنحو، والبلاغة، والعروض، والمنطق، والسيرة، والحديث، ومصطلحه، والهيئة، وغير ذلك، واشتهر بالتحقيق، والتدقيق، والمناظرة، والجدل، وشاع ذكره وفضله بين العلماء بمصر والشام.

شـــــــيوخه :

تعددت ثقافة الصبان، وتنوعت مناهل العلم لديه بين شيوخ عصره، فألمّ بكل ما عندهم من علوم وثقافة، وقد ذكر الجبرتي أن الصبان «حضر على الشيخ الملّوي شرحه

---

(٩) مراجعنا عن الصبّان ومؤلفاته هي: عجائب الآثار للجبرتي: ٢/٢٢٧-٢٣٣، والخطط التوفيقية لعلي مبارك ٣/٨٤، وهدية العارفين للبغداي: ٢/٣٤٩، ومعجم المطبوعات لسركيس: ١١٩٤، ١١٩٥، والكشاف لأسعد طلس: ٥١، وفهرس مخطوطات الظاهرية ليوسف العش: ٢٤، ٢٥، وفهرست الخديوية: ٤/٤٢، ٥٣، ١٣١، ١٣٢، ١٣٦، ١٩٣، ٥/٩، ٢٢٣، ٦/٥٦، ٧/١، ٤٠، ١: ٢، ٧/٢-٤٩٤، وإيضاح المكنون للبغدادي: ١/٧٨، وفهرس الأزهرية: ٦/٢١٧، ٣، ٤٠٣، وفهرس التيمورية: ١/٩٧، ١٢٠، ٣/١٧٤، والمكتبة البلدية: فهرس آداب البحث ٤، ٧ وفهرس السيرة ٣، وفهرس النحو ١٠، وفهرس دار الكتب المصرية: ٢/٥٦، ٩٧، ١٩٠، ٢٣٤، ٢٤٤، ٦/١٦٧، ١٦٨، ٧/٣٩، ٧٩، وبروكلمان: ١١/٣٩٩-٤٠٠، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة: ٦/١٧، ١٨ والأعلام: ٦/٢٩٧. وفهرست مخطوطات النحو والصرف واللغة والعروض في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: ١٩٢، ٨٣٠، ١٠٦٦، ١٠٩١، ١١٣١.

الصغير على السلم، وشرح الشيخ عبدالسلام على جوهرة التوحيد، وشرح المكودي على الألفية، وشرح الشيخ خالد على قواعد الإعراب، وحضر على الشيخ حسن المدابغي صحيح البخاري بقراءته لكثير منه، وعلى الشيخ العشماوي، الشفا للقاضي عياض، وجامع الترمذي، وسنن أبي داود.

وعلى الشيخ أحمد الجوهري، شرح أم البراهين لمصنِّفها بقراءته لكثير منها.

وعلى الشيخ السيد البليدي، صحيح مسلم، وشرح العقائد النبطية للسعد التفتازاني، وتفسير البيضاوي، وشرح رسالة الوضع للسمرقندي.

وعلى الشيخ عبدالله الشرقاوي، تفسير البيضاوي، وتفسير الجلالين، وشرح الجوهرة للشيخ عبدالسلام.

وعلى الشيخ محمد الحفناوي، صحيح البخاري، والجامع الصغير، وشرح المنهج، والشنشوري على الرحبية، ومعراج النجم الغيطي، وشرح الخزرجية لشيخ الإسلام.

وعلى الشيخ حسن الجبرتي، التصريح على التوضيح، والمطول، ومتن الجغميني في علم الهيئة، وشرح الشريف الحسيني على هداية الحكمة». (١٠)

ويقول الصبّان عن نفسه: «أخذت عن الشيخ حسن الجبرتي الميقات وما يتعلق به، وقرأت فيه رسائل عديدة، وحضرت عليه في كتب مذهب الحنفية كالدُرِّ المختار على تنوير الأبصار، وشرح مُلّا مسكين على الكنز.

وعلى الشيخ عطية الأجهوري شرح المنهج مرتين بقراءته لأكثره، وشرح جمع الجوامع للمحلي، وشرح التلخيص الصغير للسعد، وشرح الأشموني على الألفية، وشرح السلم للشيخ الملوي، وشرح الجزرية لشيخ الإسلام، والعصام على السمرقندية، وشرح أم البراهين للحفظي، وشرح الآجرومية لريحان أغا.

وعلى الشيخ علي العدوي مختصر السعد على التلخيص، وشرح القطب على

(١٠) عجائب الآثار: ٢/٢٢٧.

الشمسية، وشرح شيخ الإسلام على ألفية المصطلح بقراءته لأكثره، وشرح ابن عبدالحق على البسملة لشيخ الإسلام، ومتن الحكم لابن عطاء الله، رحمهم الله تعالى أجمعين. (١١)

وقد كان الصبان رحمه الله أديباً وشاعراً، نظم في بعض الأغراض التقليدية كالمدح، والرثاء، والغزل، وغير ذلك، وشعره يوافق الخصائص العامة لشعر عصره، وإن كان لا يخلو من بعض الصور الجميلة والأساليب الرائعة، ومنه قوله:

ترحَّلْتُمُ عَنَّا وشَطَّتْ دِيَارُكُمُ وَبَدَّلْتُمونَا بالصَّفَا غايةَ الكَدَرْ
وَأَعْدَي علينا الشَّوْقُ جيش خُطوُبه وَأَصْبَحَ حِزبُ الصَّبرِ ليس له أثَرْ
فَإِنْ تَسْأَلُوا عَنَّا فَإِنَّا لِبُعْدِكُمُ كَجِسْمٍ بِلا رُوحٍ وَعَيْنٍ بِلا بَصَرْ(١٢)

وقد ساعدته شاعريته على نظم كثير من مؤلفاته، كما سيجيء، كما ساعدته هذه الثقافات المتعددة ـ التي تلقاها من شيوخه ـ في كثير من مؤلفاته أيضاً.

---

(١١) السابق: ٢/٢٢٧، ٢٢٨.

(١٢) السابق: ٢/٢٨٨.

مؤلفاتـــــه

ترك، الصبان مؤلفات عديدة في فروع شتى من العلوم والمعارف المتنوعة، وقد طبع بعض هذه المؤلفات في حين لا يزال بعضها مخطوطا لم ير النور بعد، فهو في حاجة أن تلمسه أيدي المحققين ليرفعوا عنه غبارَ الزمنِ وعوادي الأيام، وإليك الحديث عن أسماء هذه المؤلفات:

أولاً: المطبوعـة:

١ - أرجوزة في العروض مع شرحها.[١٣]

٢ - إسعاف الراغبين في سيرة المصطفى وفضائل آل بيته الطاهرين.[١٤]

٣ - حاشية على شرح أحمد الملوي على متن السلم للأخضري[١٥] (منطق).

٤ - حاشية على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك.[١٦]

٥ - حاشية على شرح العصام على السمرقندية[١٧] (بلاغة).

٦ - حاشية على شرح ملا حنفي على الرسالة العضدية[١٨] (آداب البحث).

٧ - الرسالة البيانية[١٩] (علم البيان).

---

(١٣) طبعت في مصر (١٣٠٧هـ).

(١٤) طبعت في مصر (١٢٨١هـ؛ وعلى هامش مشارق الأنوار في فوز أهل الاعتبار للشيخ حسن العدوي الحمزاوي، وعلى هامش نور الأبصار في مناقب آل البيت المختار للشيخ سيد مؤمن الشبلنجي.

(١٥) طبعت في بولاق (١٢٨٥هـ)، وفي الميمنية (١٣٠٥هـ)، وفي الأزهرية (١٣١٠هـ) وبهامشها متن السلم.

(١٦) طبعت في بولاق (١٢٨٠هـ) وبهامشها شرح الأشموني مع تقريرات الشيخ أحمد الرفاعي، كما طبعت في الأزهرية (١٣٠٥هـ)، والخيرية (١٣٠٥هـ).

(١٧) طبعت في مصر دون تاريخ.

(١٨) طبعت عدة طبعات منها: مطبعة شرف (١٣٠٣هـ)، والمطبعة العلمية (١٣١٠هـ)، ومصر (١٣٩٣هـ).

(١٩) طبعت مع حاشية الشيخ عليش، وحاشية الشيخ مخلوف.

٨ - الرسالة الكبرى في البسملة[٢٠] (نحو).

٩ - شرح على تجريد العـّلامـة البنـاني على مختصر السعـد للتفتـازاني على متن التلخيص[٢١] (علم المعاني).

١٠ - شرح على منظومة الكافية الشافية في علمي العروض والقافية.[٢٢]

١١ - الكافية الشافية في علمي العروض والقافية.[٢٣]

ثانياً: المخطوطة ومنها:

١ - منظومة في رموز الجامع الصغير للسيوطي.[٢٤]

٢ - الرسالة الصغرى في البسملة.[٢٥]

٣ - الكواكب الدرية في العلاقات المجازية.[٢٦]

٤ - المقولات العشر[٢٧] (نظم).

٥ - مثلثات في اللغة.[٢٨]

٦ - منظومة في مصطلح الحديث.[٢٩]

---

(٢٠) طبعت في الميمنية (١٣٠٨هـ) وبهامشها: إحراز السعد بإنجاز مسائل أما بعد للشيخ إسماعيل بن غنيم الجوهريِّ.

(٢١) طبع في بولاق (١٣٩٧هـ).

(٢٢) طبع في مطبعة الخيرية (١٣٠٧هـ).

(٢٣) طبعت في مصر (١٣٨٩هـ)، كما طبعت مع شرحها في الخيرية (١٣٠٧هـ).

(٢٤) يوجد منها نسخة خطية ضمن مجموعة في مجلد بالمكتبة الأزهرية رقم [٣٦٤] السقا ٢٨٩١٣.

(٢٥) توجد نسختان منها في المكتبة الأزهرية: الأولى ضمن مجموعة في مجلد رقمه [٥٠٣] ٩٢٠١، والثانية في مجلد رقمه [٢٣٨٩] عروسى ٤٢٢٩٥.

(٢٦) توجد منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية، رقمها [٥٧٦٤هـ].

(٢٧) توجد منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية، رقمها [٢٣٧٧٢ب].

(٢٨) عجائب الآثار ٢/٢٢٨. وتوجد نسخة خطية منه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض رقم الحفظ (٣٤٤٤) ونسخة مصورة بجامعة الإمام برقم (٢٣١٢).

(٢٩) توجد منه مخطوطة في دار الكتب المصرية رقمها [٢٣٧٧٢ب].

٧ - منظومة في ضبط رواة البخاري ومسلم.[٣٠]

٨ - نظم أسماء أهل بدر.[٣١]

٩ - تقرير على مقدمة جمع الجوامع.[٣٢]

١٠ - رسالة في مفعل. وهي محل دراستنا هنا.

إلى غير ذلك من الكتب والرسائل التي تدل على غزارة علمه، ودقة فهمه، وتنوع معارفه، ويلاحظ على هذه المؤلفات مايلي :-

١ - أن طريقة التأليف تدور حول الحواشي والشروح والرسائل، وبعضها نظم لعلوم معينة. وهذا هو طابع التأليف الذي سيطر على المؤلفين في هذه الفترة؛ حيث «لا يؤلف أحدٌ كتاباً إلا في أحد أقسام سبعة، وهي: إما أن يؤلف في شيءٍ لم يُسْبَق إليه، يخترعه، أو شيءٍ ناقص يتمهُّ، أو شيءٍ مُستغلقٍ، يشرحه، أو طويلٍ يختصرُه دون أن يُخلَّ بشيء من معانيه، أو شيء مختلط يرتبه، أو شيء أخطأ فيه صاحبه يبينه، أو شيء مفرق يجمعه»[٣٣].

٢ - يلاحظ أيضاً: أن هذه المؤلفات متنوعة في موضوعها، فهي تشتمل على مؤلفات في: النحو والصرف، والبلاغة والأدب، والسيرة، وأدب البحث، والعروض، وعلم اللغة والحديث والمنطق، إلى غير ذلك من الموضوعات المتعددة؛ الأمر الذي يعطينا فكرة عن علماء هذا العصر وعن معارفهم المتعددة؛ فهم لم يعرفوا نظام التخصص العلمي بمعناه الدقيق كما عرف في أيامنا هذه، فكان الواحد منهم يُلمُّ بثقافات عصره إلماماً شاملاً، ثم يكتب في كل فرع منها ما استطاع إلى ذلك سبيلا، وهذا ما رأيناه عند العلاّمة الصبّان.

٣ - كما يلاحظ كذلك: أن معظم هذه المؤلفات كانت نظماً، وهذا يعطينا فكرة كافية

---

(٣٠) توجد منه نسخة خطية ضمن مجموعة في مجلد بالمكتبة الأزهرية رقمه: [١٤٦٧ مجاميع] السقا ٢٨٤٦٣.

(٣١) توجد منه نسخة في المكتبة الأزهرية ضمن مجموعة في مجلد رقمه [٧٨٢] السقا ٢٨٨٧٠.

(٣٢) توجد منه نسخة خطية في دار الكتب المصرية رقمها [٢٢٩٠٦ب].

(٣٣) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمجي: ٤/٣٩.

عن إتقان الصبان لهذه الموضوعات التي كتب فيها، حتى يستطيع أن يصوغها في شكل منظوم أدبي بمنهج علمي قلباً وقالباً، وبذلك تُحَبَّبُ إلى الدارسين فيتمكنون من حفظها وفهمها.

٤ ـ ويلاحظ أخيراً: أنه قد طبع بعض هذه المؤلفات، وبعضها الآخر في حاجة إلى تضافر الجهود من الباحثين والمحققين حتى نحافظ على تراث هذا العالم الفذّ من الضياع، وتنتفع بما خلّفه لنا علماؤنا السابقون من علوم ومعارف.

وفاتـــــه :

لم يزل الصبَّانُ ـ رحمه الله ـ يخدمُ العلم، ويَدْأَبُ في تحصيله، حتى تفوق في العلوم العقلية والنقلية وذاع صيته، حتى دعاه داعي الأنام، وفَجأَهُ الحِمامُ ليلةَ الثلاثاء من شهر جُمادى الأولى عام ستة ومائتين وألف للهجرة المباركة، وصُلِّي عليه بالأزهر، ودفن بالبساتين تغمَّده اللهُ بالرحمةِ والرضْوان، وقد قال الجبرتي عنه في آخر ترجمته:

مَضَـتِ الـدُّهـورُ وَمـا أَتَـيْنَ بِمِثْلِهِ ... وَلَئِـنْ أَتَـى لَعَـجَـزْنَ عَنْ نُظَرَائِهِ[٣٤].

رحم اللهُ (الصبَّانَ)، وجزاه على ما قدَّمَ من علومٍ نافعةٍ خَيْرَ الجزاء.

---

(٣٤) عجائب الآثار: ٢/٢٣٣.

نسخ الرســــــالة

اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على نسختين مخطوطتين:

الأولى:

موجـودة بمكتبـة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض رقم الحفظ (٦٦١٩)، وعـدد أوراقهـا ثلاث ورقـات، في كل ورقـة خمسـة وعشرون سطراً، ومقاسها: ٢٠ × ١٥سم.

وقد أتمها المؤلف سنة (١١٧٨هـ)، وكتبها عمر البلبيسي سنة ثمان ومائتين وألف للهجرة بخط نسخي واضح، وجاء في نهايتها «قال مؤلفها رضي الله عنه: تمت على يد جامعها محمد الصبان، لعشر ليال بقيت من رضمان سنة ثمانٍ وسبعين ومائة وألف، علقها لنفسه تلميذه الفقير عمر البلبيسي بلداً، الشافعي مذهباً، الأزهري إقامة، الأحمدي طريقة، عفا الله عنه والمسلمين، وذلك لستة عشر خلت من ربيع الأول، سنة ثمانٍ ومائتين بعد الألف والحمد لله رب العالمين تم».

وعنوان هذه النسخة: (رسالة في المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان للعلّامة الصبّان رحمه ا لله تعالى)، وهي مكتوبة بخط النسخ، كما وجد فوقه ـ بخط صغير ـ عنوان آخر، كتب بخط الرقعة (رسالة في المصدر الميمي للعلامة الصبان رحمه الله).

الثانية:

موجـودة بمكتبـة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض أيضاً، رقم الحفظ (٦٧٧٩)، وعدد أوراقها ثلاث ورقات، في كل ورقة خمسة وعشرون سطراً، ومقاسها: ٢٣×١٦ سم، وهي بخط معتاد بعض كلماتها بالحمرة، وبها رطوبة، وكتبها عناني مصطفى الشافعي دون تاريخ، وجاء في نهايتها: «قال مؤلفها رحمه الله تمت على

يد جامعها محمد الصبَّان لعشر ليال بقيت من رمضان سنة ثمان وسبعين ومائة وألف ا هـ. تمت نقلاً على يد عناني مصطفى الشافعي عفى الله عنه وعن والديه ووالد والديه برحمته آمين آمين».

وعنوان هذه النسخة: (هذه رسالة مَفْعَل، للشيخ الأفضل شمس البيان محمد الصبَّان).

وقد جعلت النسخة الأولى أصلاً لقربها من عصر المؤلف ووضوح خطها، وقلة أخطائها، لا سيما أنها كتبت بيد تلميذ المؤلف الذي عاصره كما هو مذكور في نهايتها، كما رمزت للنسخة الثانية: (ب) كما آثرت عنوان النسخة الأولى الأصلية، وهو (رسالة في المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان) وكتبت اسم المؤلف كاملاً، وسنة وفاته، منعاً للإيهام والخلط. ولم أثبت العنوان الفرعي الآخر المثبت على النُسخة الأولى؛ لعدم شموله موضوع الرسالة، كما لم أثبت عنوان النسخة الثانية لعدم شموله أيضاً من ناحية، ولالتزامه بالسجع المتكلف من ناحية أخرى.

منهج التحقيق :

قام منهجي في تحقيق هذه الرسالة على الخطوات الآتية:

١ ـ أثبتُ ما جاء في نسخة الأصل، ثم قابلت ما جاء في نسخة (ب) بالأصل، وذكرت في الهامش ما وجد من تغيير بين النسختين.

٢ ـ استعنتُ على تقويم النص بما ورد في النسختين، وبما اقتضاه سياق التفكير والتعبير، كما جعلت للآيات الكريمة أقواسا كبيرة، وملأت ما بين العبارات والجمل والمفردات بعلامات الترقيم المناسبة، التي تيسر التناول والاستفادة، كما ضبطت بالشكل ما يحتاج إلى ضبط.

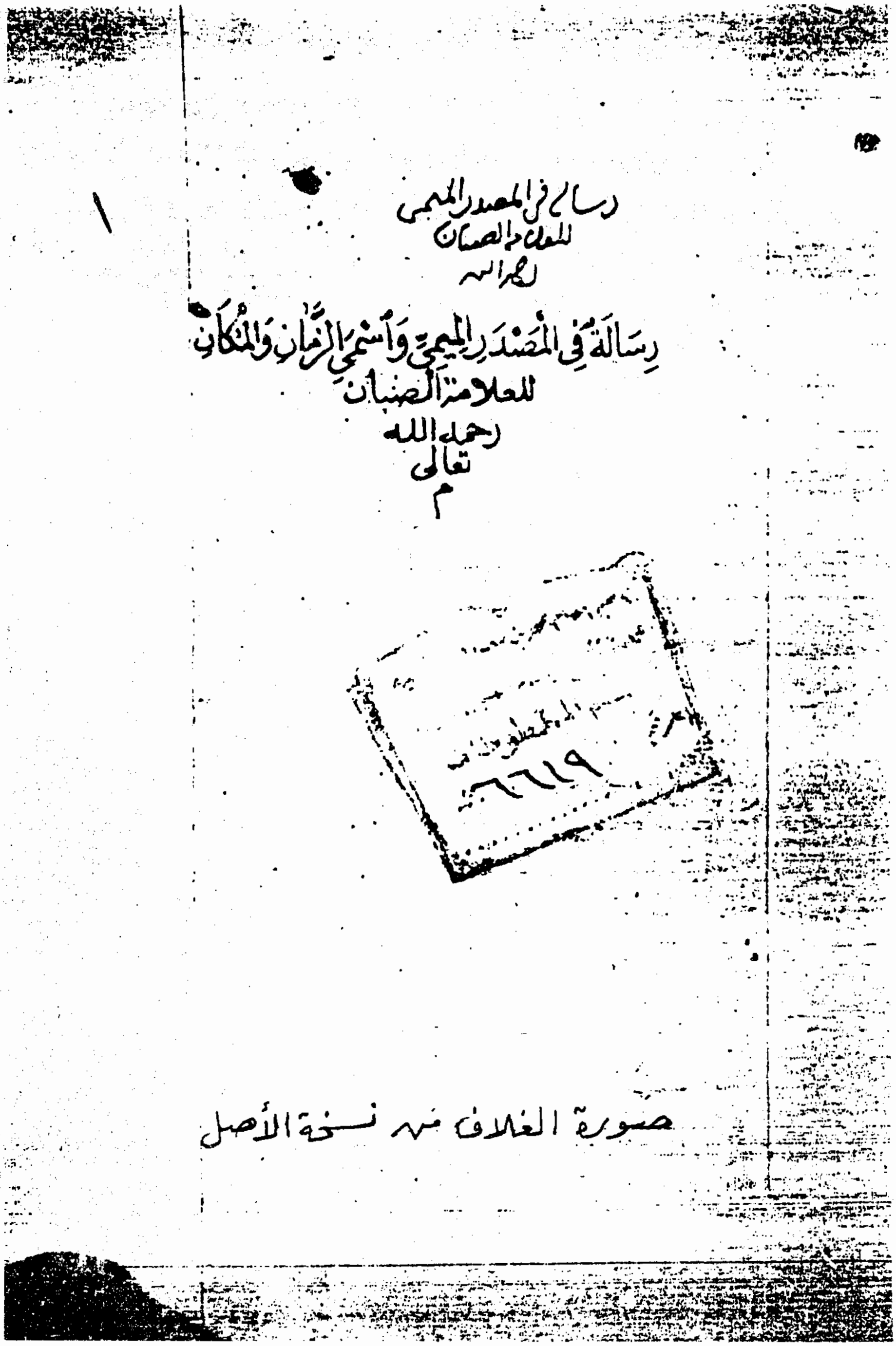
٣ ـ خرَّجتُ شواهد القرآن الكريم فذكرت اسم السورة ورقم الآية، وكذلك خرجت ما ورد في الرسالة من أشعار.

٤ ـ رجعت إلى معظم مصادر المؤلف التي تيسر لي الرجوع إليها، وحققت القضايا

والآراء التصريفية من مصادرها أو من مظانّها، كما شرحت معاني المفردات التي تحتاج إلى شرح من بعض المعاجم اللغوية.

٥ ـ عرّفت بالأعلام الذين ورد ذكرهم في الرسالة تعريفاً موجزاً.

٦ ـ وأخيراً ذكرت قائمة بالمصادر والمراجع، راجياً من الله تعالى أن يكون عملي خالصاً لوجهه الكريم.



١

رسالة في المصدر الميمي
للعلامة الصبان
رحمه الله

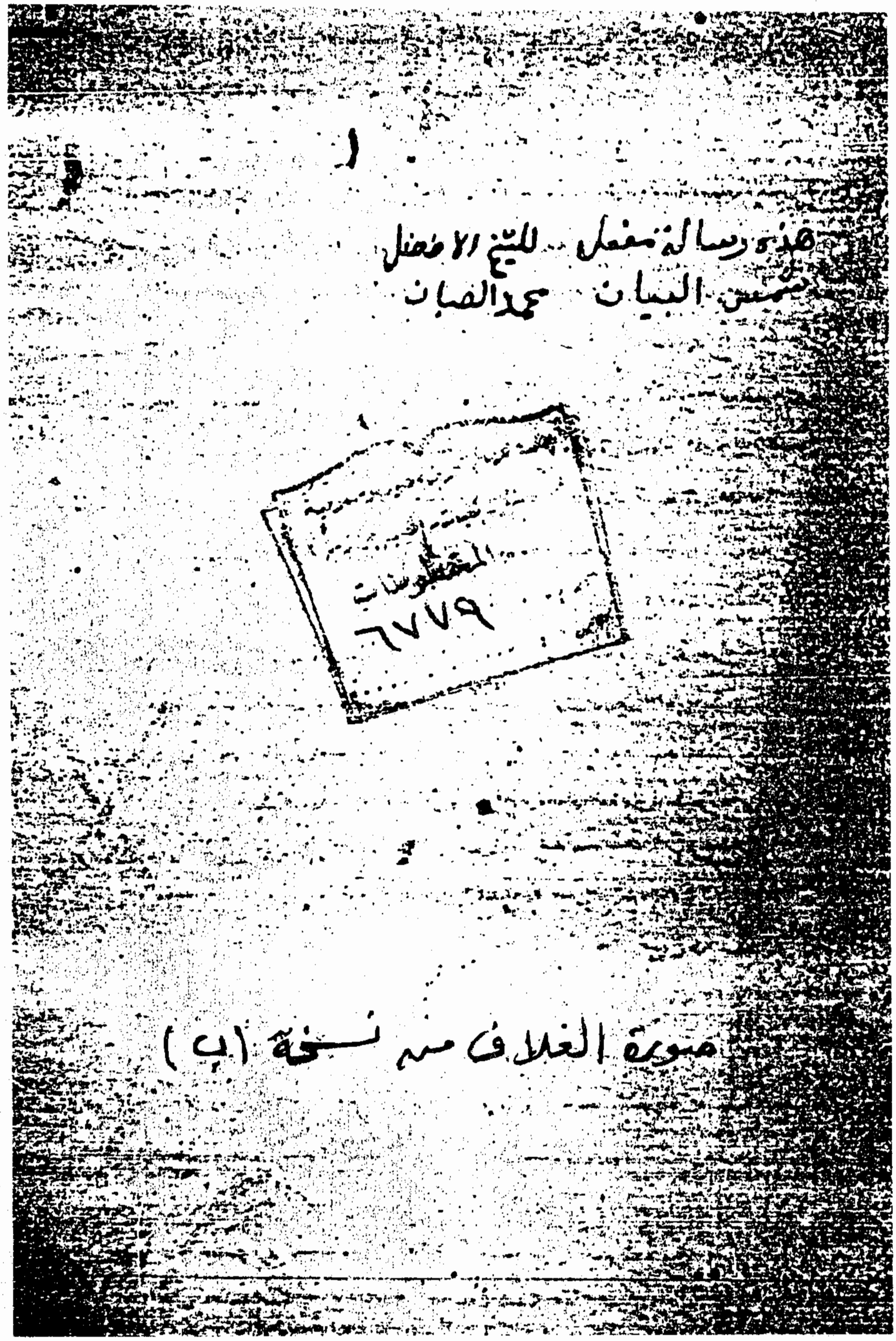
رِسَالَةٌ فِي المَصْدَرِ المِيمِيِّ وَاسْمَيِ الزَّمَانِ وَالمَكَانِ
للعلامة الصبان
رحمه الله
تعالى
م

صورة الغلاف من نسخة الأصل

والاخفش يخالفه في ذلك ويقول المبني ليس له عقل وهذا البرود دع
السر ذكره صاحب التبصرة الثالث لا يعمل من الثلاثة المتقدمة الا
المصدر بشروط مذكورة في كتب العربية والله اعلم
قال مؤلفها رضي الله عنه تمت على يد جامعها محمد الصبان لعشر ليال
بقيت من رمضان سنة ثمان وسبعين ومائة والف
علقها لنفسه تلميذه الفقير عمر البليبي بلدا
الشافعي مذهبا الازهري اقامة الاحمدي
طريقة عفا الله عنه والمسلمين وذلك
لستة عشر خلت من ربيع الاول
سنة ثلاث ومائتين بعد
الالف والحمد لله رب
العالمين

تم

صورة الورقة الأخيرة من نسخة الأصل



هذه رسالة مفعل للشيخ الأفضل
شمس البيان محمد الصبان

صورة الغلاف من نسخة (ب)

٣

في المكسر والمدحرج والمنطلق والمرتقى والمنتقر والمستودع والمترمن لنه المصدر
ومزقناهم كل ممزق اي كل تمزيق ومنه ويعلم مستقرها ومستودعها وقيل مكانا ت
ومن الزمان قول الشاعر الحمد لله ممسانا ومصبحنا ويحتمل الثلاثة قوله
بسم الله مجراها ومرساها على ما في البيضا وفي خاتمة تشتمل على امور
الاول جاءت ثلاثة مصادر على وزن مفعلة بالضم معتلة العين بالواو
وهي المثوبة والمشورة والمعونة بضم ما بعد الميم والاصل مثوبة ومشورة
بضم الواو فنقلت ضمتها الى ما قبلها لثقل الضمة عليها الثاني ليس في المصادر
عند سيبويه ما على وزن مفعول اصلا واما قولهم ليس له معقول فانه يتاول
على ان المعنى ليس له عقل يعقل به فليس هناك ما هو معقول له وكذلك خذ
ميسوره ودع معسوره يتاوله على ان المعنى خذ ما تيسر ودع ما تعسر والا
خفش يخالفه في ذلك ويتاول المعنى ليس له عقل وخذ اليسر ودع العسر ذكره
صاحب التبصرة الثالث لا يعمل من الثلاثة المتقدمة الا المصدر
بشروط مذكورة في كتب العربية والله سبحانه
وتعالى اعلم قال مؤلفها رحمه الله تمت على يد
جامعها محمد الصبان لعشر ليال بقيت من رمضان
سنة ثمان وسبعين ومائة والف ١٥
تمت نقلا على يد عثمان مصطفى الشافعي رضي عفى الله عنه وعن والديه وو الدوالديه
بمنه آمين
آمين

صورة الورقة الأخيرة من نسخة (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم

وَبِهِ ثِقَتِي، الحمدُ للَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَىٰ سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ سَيِّدِ المُرْسَلِينَ، وعَلَىٰ آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَبَعْدُ:

فَيَقُولُ الفَقِيرُ إِلَىٰ رَحْمَةِ رَبِّهِ المَنَّانِ مُحَمَّدُ بنُ عَلِيّ الصَّبَّانُ، غَفَرَ اللَّهُ ذُنُوبَهُ، وَسَتَرَ فِي الدَّارَيْنِ عُيُوبَهُ: هذه كَلِمَاتٌ تَتَعَلَّقُ بِتَحْقِيقِ مَا جَاءَ عَلَىٰ وَزْنِ (مَفْعَلٍ) أو (مَفْعِلٍ) أَوْ نَحْوِهما[٣٥]. مصدراً،[٣٦] أو اسْمَ زَمَانٍ، أَوْ مَكَانٍ،[٣٧] هَدَانا اللَّهُ إِلَىٰ سَوَاءِ السَّبِيلِ، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الوَكِيلُ.

اعْلَمْ: أَنَّهُ يُبْنَىٰ[٣٨] مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ عَيْنُ مُضَارِعِهِ مَضْمُومَةٌ[٣٩] أَوْ مَفْتُوحَةٌ[٤٠]

---

(٣٥) يقصد: أو نحو (مفعَل) بفتح العين أو (مفعِل) بكسر العين، وذلك مما جاء من الأفعال غير الثلاثية دالاً على المصدر أو الزمان أو المكان، أو ما جاء على (مفعُل) بضم العين شذوذاً أو سماعاً، كما سيجيء، وبناء الفعل على أحد هذه الأوزان لإفادة المصدرية أو الدلالة على زمان الفعل أو مكانه فيه نوع من الإيجاز في العبارة، يقول ابن يعيش: «الغرض من الإتيان بهذه الأبنية ضرب من الإيجاز والاختصار، وذلك أنك تفيد منها مكان الفعل وزمانه، ولولاها لزمك أن تأتي بالفعل ولفظ المكان والزمان». شرح المفصل: ١٠٧/٦.

(٣٦) أي المصدر الميمي.

(٣٧) المراد باسم الزمان أو المكان: الاسم المشتق للدلالة على زمان الفعل أو مكانه كما ذكرت في التقديم.

(٣٨) في (ب) ينبني.

(٣٩) يقول سيبويه: «وأمّا ما كان (يفعُل) منه مضموماً فهو بمنزلة ما كان (يفعَل) منه مفتوحاً، ولم يبنوه على مثال (يفعُل)؛ لأنه ليس في الكلام (مفعُل) فلما لم يكن إلى ذلك سبيل، وكان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أخفَّهما، وذلك قولك قَتَل يَقْتُلُ، وهذا المقتل. وقالوا: يقوم، وهذا المقام، وقالوا: أكره مقال الناس وملامهم، وقالوا: الملامة والمقالة فأنَّثوا، وقالوا: المَرَدُّ والمكرّ، يريدون الرَدّ والكرورَ، وقالوا: المدعاة والمأدبة، إنما يريدون الدُّعاء إلى الطعام» الكتاب: ٢٤٧/٢، ٢٤٨.

(٤٠) يقول سيبويه: «ما كان «يفعَل» منه مفتوحاً فإن اسم المكان يكون مفتوحاً، وذلك قولك: شرب يشرب، وتقول للمكان: مشرَب، ولبس يلبس، والمكان: الملبس» الكتاب: ٢٤٧/٢ ويقول في موضع آخر: «وتقول: أردت مذهباً، أي ذهاباً، فتفتح؛ لأنك تقول: يذهب فتفتح» الكتاب: ٢٤٧/٢.

(مَفْعَـلٌ) بفَتْـح العَيْنِ في المَصْدَر واسْم الزَّمَانِ وَاسْم المَكَان، وَقَدْ تَلْحَقُه[٤١] هَاءُ التَّأْنيث، كَمَا قَدْ تَلْحَقُ غَيْرَهُ مِنَ الأَوْزَانِ الآتِيَة، فَيُقَالُ في الثَّلاثَة مِنْ: أَكَل، وشَرِبَ، وَشَرُفَ، وَقتَل، وَنظَر، وَذَهَبَ مَثَلاً: مَأْكَلٌ، ومَشْرَبٌ، ومَشْرَفٌ، ومَقْتَلٌ، ومَنْظَرٌ، ومَذْهَبٌ. وَشَذَّ عَنْ ذَلكَ في المَكَانِ: مِنْ «سَجَدَ»، و «شَرَقَ»، و «غَرَبَ»، و «جَزَرَ»، و «نَبَتَ»، و «سَقَطَ»، وَ «طَلَعَ»، وَ «ظَنَّ»: مَسْجِـدٌ[٤٢]، وَمَشْرِقٌ، [٤٣] وَمَغْـرِبٌ، ومَجْـزِرٌ، [٤٤] ومَـنْبِتٌ، [٤٥] وَمَسْقِطٌ، [٤٦] ومَـطْلِع[٤٧] وَمَـظِنَّـةٌ. بالكَسْرِ فَقَط، في الجَميع، [٤٨] مَعَ أَنَّ مُضَارِعَهَا عَلَىٰ (يَفْعُلُ) بالضَّم. وَشَذَّ أَيْضاً في المَكَانِ مِنْ «فَرَقَ»،

(٤١) الضمير في (تلحقه) يعود على وزن (مفعَل) والتأنيث يلحقه كما يلحق (مفعِل)، يقول ابن يعيش: «وقد أنثوا بعض هذه الأسماء كأنهم أرادوا البقعة فقالوا: المزِلّة، لموضع الزلل، وكسروه لأن المضارع منه مكسور، وقالوا: المظنَّة لموضع الظن ومألفه، وهو مفتوح؛ لأنه من: ظن يظن بالضم، والمقبرة لموضع القبر، والمشرقة لموضع شروق الشمس وهو موضع القعود فيها، وقالوا: مَوْقَعَةُ الطائر، وهو الموضع الذي يقع عليه، وهو مفتوح القاف من وقع يقع مفتوح لمكان حرف الحلق» شرح المفصل: ١٠٩/٦.

(٤٢) ذهب سيبويه إلى أن المسجد اسم للبيت، وقال: ولست تريد به موضع السجود وموضع جبهتك، ولو أردت ذلك لقلت: مسجدَ بالفتح. انظر الكتاب: ٢٤٨/٢، وذهب أبوعبيد إلى أنه موضع السجود، وقال الفرّاء: سمعنا المسجدَ والمسكَن والمطلَع بالفتح يعنى في المكان، ومنه ماورد في كلام الحجّاج: (ليلزم كل رجل مَسْجَدَنا) بفتح الجيم، أراد موضع سجوده. انظر: ارتشاف الضرب: ٢٢٩/١.

(٤٣) يقال مشرِق ومغرِب: لمكان الشروق والغروب، وأجاز الفرّاء وأبوعبيدة، وابن قتيبة في مَشْرِق وما بعده الفتح قياساً وإن لم يسمع، قال أبوعبيد: والمصادر نصب على كل حال. انظر: ارتشاف الضرب: ٢٢٩/١.

(٤٤) يقال: مجزر لمكان جزر الإبل، وهو نحرِها، يقال: جزرت الجزور أجزرها بالضم إذا نحرتها وجلدتها. انظر: شرح المفصل: ١٠٧/٦.

(٤٥) يقال: منبِت لموضع النبات يقال: نبت البقل ينبت إذا طلع. انظر: شرح المفصل: ١٠٧/٦.

(٤٦) يقال: مسقِط لموضع السقوط، ويقال: هذا مسقط رأسي، أي حيث ولدت، وأنا في مسقط رأسي، أي: حيث سقط. شرح المفصل: ١٠٧/٦.

(٤٧) المطلع: مكان الطلوع، وقد يكون مصدراً بمعنى الطلوع انظر: شرح المفصل، ١٠٧/٦.

(٤٨) ذكر الزمخشري في المفصل أن بناء (مفعَل) بالفتح من كل فعل كانت عين مضارعه مفتوحة: كالمشرب، والملبس، والمذهب، أو مضمومة: كالمصدر والمقتل، والمقام، إلاّ أحدَ عشرَ اسماً، وهي: المنسك، والمجزر، والمنبت، والمطلع، والمشرق، والمغرب، والمفرق، والمسقط، والمسكن، والمرفق، والمسجد» شرح المفصل ١٠٧/٦.

وَ «نَسَكَ»، وَ «سَكَنَ»، وَ«حَشَرَ»، وَ«حَلَّ» مَفْرِقٌ، (٤٩) وَمَنْسِكٌ، (٥٠) (وَمَسْكِنٌ)، (٥١) وَمَحْشِرٌ، (٥٢) وَمَحِلٌ، (٥٣) بالكَسْرِ في الجميع، مَعَ أَنَّ مُضارِعَهَا عَلَىٰ (يَفْعُلُ) بالضَّم، وَلَكِنْ جَاءَ فِيهَا الفَتْحُ أَيْضاً عَلَىٰ القِيَاسِ، (٥٤) وَقَدْ يُقَالُ: (إنَّ) (٥٥) في مُضَارِعِ: حَلَّ بِمَعْنَىٰ: نَزَلَ لُغَتَيْنِ: (٥٦) الضَّم وَالكَسْرِ، فَالكَسْرُ في اسْمِ المَكَانِ مِنْهُ عَلَىٰ لُغَةِ الكَسْرِ في المُضَارِعِ، فَلاَ شُذُوذَ فِيهِ أَصْلاً.

وجاء في المصباح المنير: ص ٧٠١، ٧٠٢: «وشَذَّ من ذلك أحرفٌ، فَجَاءت بالفتح والكسر، نحو: المَسْجِدَ والمَرْفَقِ والمَنْبِت والمَحشَر والمَنْسَك والمَشْرَق والمَطْلَع والمَسْقَط والمَسْكِن والمَظَنَّة ومَجْمَع الناس. قال الأزهري: وآثرت العربُ الفتح في هذا الباب تخفيفاً إلاّ أَحْرُفاً جَعَلوا الكسرَ علامَةَ الاسم والفتح علامةَ المَصْدَر، والعَرَبُ تَضَعُ الأَسْمَاءَ مَوْضِعَ المَصَادِر.

وقال الفارابيُّ: الكسرُ على غَيْرِ قياسٍ مَسْمُوعٍ، لأَنها كَانَتْ في الأَصْلِ عَلَىٰ لغتين فَبُنِيَتْ هذه الأَسماءُ عَلَىٰ اللغتين ثم أُمِيتَتْ لُغَةٌ، وتبقى مَا بُنِيَ عَلَيْها كهيئته، والعَرَبُ قَدْ تُمِيتُ الشيءَ حَتَّى يكون مُهْمَلاً، فَلاَ يَجُوزُ أَنْ يُنْطَقَ به».

(٤٩) يقال: مفرِق: لوسط الرأس لأنه موضع فرق الشعر، وكذلك: مفرق للموضع الذي يتشعب منه طريق آخر. شرح المفصل: ١٠٧/٦.

(٥٠) يقال: منسِك: لمكان النسك. وهو العبادة، وهو من نَسَكَ ينسُك: إذا عبد. شرح المفصل: ١٠٧/٦.

(٥١) حذفت: (مسكِن) من (ب)، وهي موضع السكنى، يقال: سكنت داري أسكنها، والمسكِن: الموضع، والمصدر: المسكَن بالفتح. انظر: شرح المفصل: ١٠٧/٦.

(٥٢) حشر: من باب (قتل) جمعتُهم، ومن باب (ضرب) لُغَةٌ. والمَحْشَر: موضع الحشر. انظر: المصباح المنير: (حشر).

(٥٣) المحلّ: بفتح الحاء والكسرُ لغة حكاها ابن القطاع: موضع الحلول، والمحِلّ: بالكسر الأجل، والمَحَلّة: بالفتح المكان ينزله القوم. انظر: المصباح المنير: (حلّ).

(٥٤) يقول أبوحيان: «ومما جاء بالفتح والكسر، وعين مضارعه مضمومة: مفرِق ومحشِر، ومسكِن، ومعتِبة، ومنسِك، ومحِل، ومناص». ارتشاف الضرب: ٢٢٩/١.

(٥٥) ساقطة من: ب.

(٥٦) جاء في المصباح المنير (حلّ): «وحلّ العذاب: يَحِلُّ ويَحُلّ حلولاً هذه وحدها بالضم مع الكسر والباقي بالكسر فقط».

وَشَذَّ أَيْضاً فِي المَكَانِ مِنْ: «شَرَقَ»، وَ «قَبَرَ» مَشْرِقَةٌ، [٥٧] وَمقْبِرُةٌ، [٥٨] بالكَسْرِ والضَّمِ فيهِما، مَعَ أَنَّ مُضارِعَهُما عَلَىٰ (يَفْعُلُ) بالضَّم، وَجاءَ فيهِما الفَتْحُ عَلَىٰ القِيَاسِ، فمشرُقة: مُثَلَّثَةُ الرَّاءِ، وَمقبُرة: مُثَلَّثَةُ البَاءِ، [٥٩] لَكِنْ في مُضارِعِ: «قَبَرَ» لُغَةٌ أُخْرَىٰ، [٦٠] وَهِيَ كَسْرُ البَاءِ، فَعَلَيْها كَسْرُ البَاءِ في: مَقْبِرةٍ قِياسيٌّ لِمَا سَيَأْتي. وَشَذَّ في المَصْدَرِ مِنْ: «رَفَقَ»، وَ «طَلَعَ» مَرْفِقٌ، [٦١] وَمَطْلِعٌ [٦٢] بالكَسْرِ، مَعَ أنَّ مُضارِعَهُما عَلَىٰ (يَفْعُل) بِالضَّمِ، لَكِن الثَّاني جَاءَ فِيهِ الفَتْحُ عَنْ الحِجَازِيِّينَ عَلَىٰ القِيَاسِ، وَكَسْرُهُ عِنْدَ

---

(٥٧) مشرقة: بالشين المعجمة والقاف: أي موضع القعود في الشمس، والمشرق: وهو بكسر الراء في الأكثر، وبالفتح وهو القياس لكنه قليل الاستعمال. انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣١٢/٢ والمصباح المنير: (شرق).

(٥٨) المقبرة: بضم الثالث وفتحه: موضع القبور، والجمع: مقابر، وقبرت الميّت قبراً من بابي: قتل وضرَب: دفنته. انظر المصباح المنير: (قبر).

(٥٩) يقصد بكلمة: مثلثة أي: تُنطق عين الكلمة فيها بالفتح على القياس وبالكسر والضم على الشذوذ وذكر الصبان في حاشيته على شرح الأشموني: ٣١٢/٢ قوله: «وجاء بتثليث العين مهلك ومهلكة أي مفازة، ومقدرة أي حاجة، ومقبرة ومشرقة.. ومزرعة»، وقال أبوحيان في ارتشاف الضرب: ١/ ٢٣٠» وجاء مثلثا مهلك ومقدرة ومأربة ومقبرة ومزرعة ومشرقة ومعذرة».

(٦٠) يقصد أن: قبر يأتي مضارعها على بابين: الأول: فعَل يفعُل، بضم العين في المضارع ويكون القياس عليه: مقبَرة بفتح الباء، والثاني: فعل يفعِل، بكسر العين في المضارع ويكون القياس عليه مقبِرة، بكسر الباء، وقد ذكر المصباح المنير أن (قبر) يأتي مضارعه على بابين: قتَل وضرَب.

(٦١) الفعل (رفق) من باب: قتل فمضارعه مضموم العين، وقياس مصدره أن يكون على (مفعَل) بفتح العين، لكنه جاء على (مفعِل) بكسر العين شذوذاً وجاء في المصباح المنير: (رفق) قوله: « (والمَرْفِق): ما ارتفقْتَ به بفتح الميم وكسر الفاء كمسجد، وبالعكس، لغتان، ومنه (مَرْفِق) الإنسان، وأما (مِرْفَقُ) الدار كالمطبخ والكنيف ونحوه فبكسر الميم وفتح الفاء لاغير على التشبيه باسم الآلة»، ويقول ابن يعيش: «(والمَرْفق) موضع الرفق، والرفق ضد العنف يقال: رفقت به أَرْفُقُ، والمكان المَرْفق.. أدخلوا الكَسر فيها لأنَّه أحد البناءين» شرح المفصل ١٠٧/٦.

(٦٢) جاءَ في المصباح المنير: (طلع) قوله: «طلعت الشمس طلوعاً من باب: (قَعَد)، و(مَطْلِعًا) بفتح اللام وكسرها وكل ما بدا لك من علو فقد طلع عليك، وطلعت الجبل طلوعاً، يَتَعَدَّىٰ بنفسه، أي: علوته، وطلعْتُ فيه: رقيتُه» ولما كان المضارع من (طلع) مضموم العين فالقياسُ في المصدر منه أن يَكُونَ على (مفعَل) بفتح العين، وأَمَّا مجيئه على (مفعِل) بالكسر فهو شاذٌ، قال أبوحَيَّانَ في ارتشاف الضرب: ١/ ٢٣٠.

تَمِيمَ؛[٦٣] فَعُلِمَ أَنَّ في مَطْلَعٍ ـ إِذَا كَانَ مَصْدَراً ـ لُغَتَيْنِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ اسْمَ مَكَانٍ فَهُوَ بِالكَسْرِ لا غَيْرُ.

وشَذَّ في المَكَانِ مِنْ:

«جَمَعَ»، وفي المَصْدَرِ من «حَمِدَ»: مَجْمِعُ[٦٤] ومَحْمِدَةٌ[٦٥] بالكسر، مع أنّ مَضَارِعَهُمَا على (يَفْعَل) بالفتح، وَجَاءَ فِيهِما الفتحُ علىٰ القياسِ.

وشذّ أيضاً في المَصْدَرِ مِنْ:

أَرِبَ»: يَأْرَبُ، كـ «فَرِحَ»: يَفْرَحُ، أَيْ: عَقِلَ: مَأْرُبة[٦٦] بالكَسْرِ وَالضَّمِّ، وَجَاءَ فيها الفَتْحُ عَلَىٰ القِياسِ، فَرَاؤُهَا مُثَلَّثَةٌ.

واسْمُ الزَّمَانِ مِنْ فِعْلِ الشَّوَاذِّ المَارَّةِ[٦٧] والآتِيَةِ كاسْمِ المَكَانِ.

وَأَمَّا مَا عَيْنُ مُضَارِعِهِ مَكْسُورَةٌ فَيُبْنَى[٦٨] مِنْه (مَفْعَلٌ) بِفَتْحِ العَيْنِ في المَصْدَرِ،[٦٩]

«وأما المطلع) فالفتح فيه القياس، والكسر هو الشاذ، وعلى أنه مصدر بالكسر ذكره سيبويه، وقال غيره: المصدر بالفتح والمكان بالكسر». وقرأ الكسائي وخلف والأعمش وابن محيصن (حتى مَطلِع) بكسر اللام وقرأ الباقون بفتحها وهو القياس والكسر سماع وهما مصدران أو المكسور اسم مكان. انظر: إتحاف فضلاء البشر: ٤٤٢.

(٦٣) يقول سيبويه: «وقد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في (يفعِل)، قالوا: أتيتك عند مطلع الشمس، أي عند طلوع الشمس، وهذه لغة بني تميم، وأمّا أهل الحجاز فيفتحون، وقد كسروا الأماكن في هذا أيضاً، كأنهم أدخلوا الكسر كما أدخلوا الفتح» الكتاب ٢/٢٤٨.

(٦٤) الفعل: (جمَع) من باب: فتح يفتَح فقياس اسم المكان منه على (مفعَل) بفتح العين، لكنه جاء أيضا على كسر العين شذوذاً، جاء في المصباح المنير: (جمع): « و«المَجْمَعُ»: بفتح الميم وكسرها مثل: «المطلع والمطلَع» يُطْلَقُ على الجَمْعِ، وعَلَى مَوْضِعِ الاجتماع».

(٦٥) الفعل: حَمِد مضارعه يحمَد بفتح الميم، والقياس في مصدره أَنْ يَكُونَ على (مَحْمَدَةٍ) بفتح الميم وأما كسر الميم فشاذٌ، جاء في المصباح المنير: (حمِد): « و (المحمَدة) بفتح الميم نقيض المَذَمّة، ونَصَّ ابن السراج وجماعة على الكسر».

(٦٦) جاء في المصباح المنير (أَرِب): « (المَأْرُبَة) بفتح الراء وضَمِّها: الحاجة، والجمع: (المآرب) و (الأَرَبُ) في الأصل مصدر من باب (تَعِبَ)، يُقالُ: (أَرِبَ الرَّجُلُ إلى الشَّيْءِ: إذا احتاجَ إليه فهو (آرِبٌ) عَلى فاعلٍ».

(٦٧) في (ب) في الآتية، وهو تحريف.

(٦٨) في (ب) فينبني.

(٦٩) في (ب) في المصدر بفتحها.

وَبكَسْرِهَا في اسْمَي الزَّمَانِ والمَكَانِ،(٧٠) فَيُقَالُ فِي المَصْدَرِ: ضَرَبَ: مَضْرَباً، وَجَلَسَ: مَجْلَساً، وَفَرَّ: مَفرّاً، (بالفتح).(٧١)

ونَقَلَ بَعْضُهم(٧٢) أنّ المُضَعَّفَ المَكْسُورَ عَيْنُ مُضارِعِهِ نَحْوَ «فـرّ» يَصِحُّ في مَصْدَرِهِ المِيمِيِّ الفَتْـحُ والكَسْرُ، وبالفَتْح (قَرَأَ)(٧٣) السَّبْعَةُ(٧٤) قَوْلَهُ تَعالَىٰ: ﴿أَيْنَ المَفَرُّ﴾(٧٥) أي: الفِرارُ.(٧٦) وَيُقَالُ في الزَّمانِ والمَكَانِ: هذا مَضْرِبُ النَّاقَةِ، وهذا مَجْلِسُ زَيْدٍ، ومَفِرُّ عَمْرٍو بالكَسْرِ. وشَذَّ مِنْ هذا البابِ مَصَادِرُ جَاءَتْ بِالْكَسْرِ كمَرْجِعٍ،(٧٧) ومَعْذِرةٍ،(٧٨) ومَغْفِرَةٍ، ومَعْرِفةٍ،(٧٩) ومَعْتَبةٍ،(٨٠) على لُغَةِ كَسْرِ التاءِ في المضارع، ومَعْجِزٍ ومَعْجِزةٍ(٨١)

(٧٠) يقول سيبويه: «المصدر على (مفعَل) من باب ضرب يضرب، وذلك قولك: إنّ في ألف دِرْهَمٍ لَمَضْرَبا، أي لضربا» ويقول: «أما مَا كان من (فعَل يفعِل) فإن موضع الفعل (مَفْعِل)، وذلك قولُكَ: هذا مَحْبِسُنَا ومَضْرِبُنَا ومَجْلِسُنا»، ويقول في موضع آخر: وقد يجيء (المَفْعَلُ) يُرادُ به الحِينُ، فإذا كان من (فَعل يفعِل) بَنَيْتَهُ على (مَفْعِل) تجعَلُ الحِينَ الذي فيه الفِعْلُ كالمكان وذلك قولُك: أتتِ الناقة على مَضْرِبها، وأتت على مَنْتِجها إنما تريد الحينَ الّذي فيه النتاج والضراب» الكتاب: ٢/٢٤٦، ٢٤٧، وانظر كذلك: شرح المفصل لابن يعيش: ٦/١٠٨، وارتشاف الضرب: ١/٢٢٨.

(٧١) ساقطة من (ب).

(٧٢) يقول الفيومي في المصباح ص ٧٠٠ «وإن كان من ذوات التضعيف فالمصدر بالفتح والكسر معاً نحو: فر مَفرّ ومَفِرّ».

(٧٣) ساقطة من (ب).

(٧٤) وقرأ الحسن (المفِرّ) بكسر الفاء اسم مكان الفرار انظر: الإتحاف: ٤٢٨، وروح المعاني للألوسي: ٢٩/١٣٩.

(٧٥) من الآية (١٠) من سورة القيامة.

(٧٦) انظر البحر المحيط: ٨/٣٨٦.

(٧٧) قال الصيمري في التبصرة: حـ٢/٧٧٨ «وقد يجيء المصدر على مَفْعِل بالكسر موافقاً للمكان والزمان، والقياس مفعَل بالفتح. . وذلك نحو قولك: المرجع بمعنى الرجوع».

(٧٨) المعذِرة: بمعنى العذر، يقال: عَذَرْتُه فيما صنع (عُذْراً) من باب (ضَرَبَ): رفعت عنه اللوم فهو معذور أي غير ملوم والاسم: العذر. انظر المصباح المنير: (عذر).

(٧٩) جاء في المصباح: ص ٧٠٠ وشذّ «المَعْذِرة والمغفِرة والمعرِفة والمعتَبة فيمن كسر المضارع، وجاء بالفتح وبالكسر أيضاً: المعجزَ والمَعْجزَة».

(٨٠) يقال: «عتب عليه عَتْبا من بابي: ضرب وقتل» المصباح المنير (عتب) فتكون: معتِبة بالكسر شاذة ـ إذا كان مضـارعهـا مضمـوم التـاء، وقياسية إذا كان مضارعها مكسور التاء، وتكون: معتَبة: بالفتح شاذة إذا كان مضارعها مكسور التاء، وتكون قياسية إذا كان مضارعها مضموم التاء.

(٨١) الفعل: عجَز المشهور في مضارعه كسر الجيم وقد يأتي مفتوح الجيم على لهجة جاء في المصباح (عجز): «عجز

على لغة كسرِ الجيم في المضارع، فَإِنْ جَعَلْنَا الكَسْرَ لَيْسَ[82] عَلَىٰ لُغَةِ ضَمِّ التَّاءِ وَفَتْحِ الجيمِ [في مضارعيها][83] فلا شُذُوذَ، وسَظْلِمَةٍ، ومَذِمَّةٍ، وَمَضِنَّةٍ، وجَاءَ الفَتْحُ في هَذِهِ السِّتَّةِ الأَخِيرةِ عَلَىٰ القِيَاسِ.

وشذّ أيضاً: مَقْدُرة[84] ومَهْلُكُ، ومَهْلُكةٌ [85] بالكَسْرِ وَالضَّمِّ في الثَّلاثَةِ، وَجَاءَ فِيها الفَتْحُ عَلَىٰ القِيَاسِ، فَدَالُّ مَقْدُرَة مُثَلَّثَةٌ كَلام مَهلُك ومهلِكة.

قالوا:[86] وَلَيْسَ في الكلامِ (مَفْعُلٌ) بالضَّمِّ سَوىٰ مَهْلُكٍ، ومَكْرُمٍ، ومَعُونٍ، وَمَأْلُكٍ.[87]

وبَعْضُهمْ[88] نَازَعَ في: مَكْرُمٍ، ومَعُونٍ، ومَأْلُكٍ، وقَال: إِنَّهَا فِيهَا وَرَدَتْ

عن الشيء (عجزاً) من باب ضرب و(معجِزَة) بالهاء وحذفها ومع كل وجه فتح الجيم وكسرها: ضعُف عنه، و(عجِز (عَجَزا) من باب تعب لغة لبعض قيس عِيلان ذكرها أبوزيد وهذه اللغة غير معروفة عندهم».

(٨٢) في الأصل وفي (ب) (ليس إلا). وقد حذفتُ (إلا) ليستقيم المعنى.

(٨٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٨٤) الفعل (قدر) من بابي: ضرب وقتل انظر المصباح (قدر).

(٨٥) جاء في المصباح: (هلك) «هلك الشيء (هلْكاً) من باب ضرب و(هلاكاً) و(هلوكاً) و(مَهْلِكا) بفتح الميم، وأمّا اللام فمثلثه».

وعلى هذا فالقياس في «مقدرة ومهلك ومهلكة» فتح العين ويكون كسرُها أو ضمُّها من باب الشذوذ.

(٨٦) ذكر سِيبَويْهِ أَنَّهُ ليس في الكلام (مَفْعُل)، انظر: الكتاب: ٢/٢٤٧، ٢٤٨، وقال أبوحيَّانَ في ارتشاف الضرب: ١/٢٣٠ «وقال سيبويه: ليس في الكلام (مَفْعُلٌ). وأثبته بعض الكوفيين، وقال: قد جاء (مَفْعُل) كمكْرُم ومَعُون، وجاء أيضاً مألُك، وقرىء (إلى ميسُرة)، وقيل حذفت منه (يُقصد: من مألك) التاء، وسمع مهلُكه، ومعُونة، ومألكة، وجاءت (يقصد: مألكَة) بغير تاء في الشعر، أو في شاذٍّ من القراءة، فاحتمل أن يكون أصلها بالتاء فحذفت، واحتمل أنه حذفت التاء من ميسرة لأجل الإضافة على مذهب الفَرَّاءِ»، وقراءة (إلى ميسُرة) من الآية رقم ٢٨٠ من سورة البقرة هي قراءة نافع بِضمِّ السِّينِ، والضَّمُّ لُغَةَ أهلِ الحِجازِ وهُوَ قليلٌ. انظر البحر المحيط: ٢/٣٤٠.

(٨٧) جاء في المصباح: (ألك) قوله: «ألك بين القوم (ألْكاً) من باب ضَرب و(ألوكاً) أيضاً: ترسل، واسم الرسالة (مألُك) بضم اللام، (ومألكة) أيضاً بالهاء ولامها تضم وتفتح».

(٨٨) ذهب الفراء إلى أن «مَكْرُم» و«مَعُون» هما جمع: مكرُمَةٍ ومَعُونةٍ حيث يقول في معاني القرآن: ٢/١٥١ وما بعدها: «وما كان مصدراً مؤنثاً فإنَّ العربَ قَدْ تَرفَعُ عينَه مثل: المقدُرة، وأشْباهِه، ولا يفعلون ذلك في مُذَكَّرٍ لَيْسَ فيه الهاء.. فأما قولُ الشاعر:

(فيه)(٨٩) مُرخَّمَـةٌ(٩٠) لِضَرُورَةِ الشِّعْرِ، والأَصْلُ: مَكْرُمَةٌ، ومَعُونَةٌ، ومَأْلُكَةٌ. وشَذَّ في المَكَانِ أيضاً من «زَلَّ»، و«حَسِبَ»، «مَزَلَّةٌ»(٩١)، و«مَحْسَبَةٌ»(٩٢) بالفتحِ فيهما، مَعَ أَنَّ مُضَارِعَهُما بالكَسْرِ، وَجَاءَ فِيهِمَا الكَسْرُ عَلَىٰ القِيَاسِ.

هَـٰذَا حُكْمُ الصَّحِيحِ. وَأَمَّا المُعْتَلُّ فَإِنْ كَانَ مُعْتَلَّ اللامِ ـ وَيُسَمَّىٰ النَاقِصَ ـ نَحْوَ: «غزا»، و«رمَى»، و«رَقِي» بِكَسْرِ القَافِ بِمَعْنَىٰ: صَعِدَ، أَوْ مُعْتَلَّ الفَاءِ واللاَّمِ،

لِيوم رَوْعٍ أو فِعـالِ مَكْـرُم

فإنّه جمعُ مَكْرُمَةٍ ومَكْرم، ومثله قَول الآخر:

بُثَيْنُ الزمي (لا) إن (لا) إنْ لَزِمْته . . .

. . على كـثرةِ الواشـين أيُّ مَعُـونِ

أراد جمع مَعُونة.

وكان الكِسَائيُّ يقولُ: «هُما مَفْعُل نادران لا يقاسُ عَلَيْهِمَا».

وانظر أقوال العلماء في: مكرُم ومَعُون وما أشبههما في: الكتاب ٢/٢٤٨، إصلاح المنطق لابن السكيت: ٢٢٢، وشرح الرضِي على الشافية: ١/١٦٨، ١٨١، والمزهر للسيوطي: ٢/٥٠.

(٨٩) ساقطة من (ب).

(٩٠) يقصد: حذف التاء.

(٩١) جاء في المصباح: «المَزِلّة: المكان الدَّحْضُ وهو بفتح الميم، وأمَّا الزَّايُ فالكسر أَفْصَحُ من الفَتْحْ، يقال: أَرْضُ (مَزِلّة) تَزِل فيها الأقدام» المصباح المنير: (زَلّ).

(٩٢) قال أبوحيان في الارتشاف: ١/٢٣٠ «ومما جاء فيه الفتح والكسر أيضاً وعين مضارعه مكسورة مَأْوَى الإبل ومعجزَة ومظلِمة ومزَلة ومضرِبَة السيف، وما عِين مضارعه مفتوحة: موضِع وموجِل وموقِعة الطائر ومحمِدَة ومحسِبة».

وجاء في القاموس (حسب): «وَحَسَبَهُ كذا كنَعِمَ في لغتيه مَحْسَبَةً ومَحْسِبةً وحِسْباناً بالكسر: ظنّه». وجاء في تاج العروس (حسب): «وحسبه كذا كنعم يحسَبُه ويحسِبُهُ في لغتيه بالفتح والكسر [والكسر] أجود اللغتين حساباً ومحسَبـة بالفتح ومحسِبة بالكسر، وحسباناً: ظنه؛ ومحسِبة: بكسر السين: مصدر نادر على من قال: يحسَبُ بالفَتح، وأمّا من قال: يَحْسِبُ فكسر فليس بنادر».

وعلم من هذا أنّ ما ذكره الصَّبَّانُ شاذاً يقصد به المأخوذَ من مكسور العين في المضارع؛ إذ قياسه الكسر مَحْسِبَة. فالمحسَبة، بفتح السين، قياس من مفتوح السين في المضارع. والمحسِبة، بكسر السين، قياس من مكسور السين في المضارع.

ويُسَمَّىٰ اللَّفِيفَ المَفْرُوقَ نَحْوُ «وقَىٰ»، و«وَعَىٰ»، أَوْ مُعْتَلَّ العَيْنِ واللاَّم ـ وَيُسَمَّىٰ اللَّفِيفَ المَقْرُونَ ـ نَحْوُ «هَوَىٰ»، و«أَوَىٰ» بُنِيَ مِنْه (مَفْعَلٌ)[٩٣] بالفَتْحِ لِلثَّلاثَةِ، أَعْني: المَصْـدَرَ واسْمَي الـزَمَـانِ والمَكَـانِ، فَيُقَـالَ: مَغْزَىٰ، وَمَرْمَىٰ، وَمَرْقَىٰ، ومَوْقَىٰ، وَمَوْعَىٰ، ومَهْوَىٰ، ومَأْوَى.[٩٤]

وقِيلَ:[٩٥] اسْـمَا الـزَّمَـانِ والمَكَـانِ مِنَ المَفْـرُوقِ بِكَسْرِ العَيْنِ، فَيُقالُ: مَوْقِي، ومَوْعِي، بِكَسْرِ القافِ والعَيْنِ.

وشَذَّ في المَصْدَرِ مِنْ:

«عَصِيَ»، و«حَمِيَ» أَيْ: أَنِفَ، و«أَوَىٰ» له أَيْ: رَقَّ، و«رَزَاهُ» أَيْ: أَصَابه، معصِيَةٌ، ومَحَمِيَةٌ،[٩٦] ومَأْوِيَةٌ، ومَرْزِيَةٌ بِالْكَسْرِ فَقَطْ، في الجَمِيع.

وَفي المَكَـانِ: مَأْوِي الإبِـلِ بكَسْرِ الـوَاوِ[٩٧] فَقَطْ، كَما صَرَّحَ به صَاحِبُ لاميَّةِ

---

(٩٣) في (ب): المفعل.

(٩٤) يأتي المصدر واسما الزمان والمكان من معتل اللام مطلقاً على وزن (مفعَل) بفتح العين كما ذكر الصبان، وذكر ذلك سيبويه، وعلل له بقوله: «الموضع والمصدر من المعتل اللام على (مفعَل)، وكأن الألف والفتح أخف عليهم من الكسرة مع الياء» الكتاب: ٢٤٨/٢، ويقول ابْنُ يعيشَ «والمعتل اللاَّم (مفعَل) منه مفتوحُ، وذلك نحو: المأتى والمَرْمَى والمأْوَى والمَثْوَى؛ وذلك لأنه معتلّ فكأنَّ الألفَ والفتح أخفُّ عليهم من الكسر مع الياء، ففرُّوا إلى (مفعَل) بالفتح؛ إذ كان مما يُبنىٰ عليه المكانُ والزمانُ، فإذا كان ذلك فيما لامُه ياءٌ كان في ذوات الواو أولى نحو: المغزىٰ والمدعىٰ لأنه على فَعَلَ يفعُل بالضم مثل: دعا يدعو، وغزا يغزو وفيه ما في ذوات الياء» شرح المفصل: ١٠٨/٧.

(٩٥) لم أعثر على هذا القول فيما رجعت إليه.

(٩٦) قال سيبويه: «وقد كسروا في نحو: معصية ومحمية، وهو على غير قياس، ولا يجيء أبداً بغير الهاء» الكتاب: ٢٤٨/٢.

(٩٧) ذكر ذلك الصبّان في حاشيته على شرح الأشموني بالألفاظ المذكورة في هذه الرسالة بقوله: «وفي المكان: مأوِي الإبل بكسر الواو فقط كما صرح به في لامية الأفعال، ونقل بعضهم فيه الفتح على القياس، وأما مأوى غير الإبل فبالفتح على القياس» حاشية الصبان: ٣١١/٢. وجاء في المصباح المنير (أوَى): «(المَأْوَى) بفتح الواو لكل حيوان سكنُه، وسُمع (مَأوِي) الإبل بالكسر شاذاً، ولا نظير له في المعتل وبالفتح على القياس، ومأوى الغنم: مُرَاحُها الذي تأوي إلَيْهَ ليلاً».

الأفْعال ،(٩٨) ونَقَل بَعْضُهم(٩٩) فيه الفَتْحَ عَلَىٰ القِيَاس .

وأمّا مَأْوَىٰ غَيْرِ الإبلِ ، فبالفَتْح عَلَىٰ القِيَاس .

وليس مِمَّا شَذَّ مِنْ ذلك : مَأْقِي العَيْنِ(١٠٠)، لُغَةً في مُوقِهَا، وَهُوَ طَرَفُها ممّايَلي الأَنْفَ، مُقَابِلَ اللَّحَاظِ، وَهُوَ طَرَفُهَا مِمَّا يَلِي الأُذُنَ؛ إِذْ لَيْسَ على وَزْنْ (مَفْعِل) حَتَّى يَكُونَ مِمَّا نَحْنُ فِيه، وإن غَلَطَ فِيه بَعْضُهم،(١٠١) بل وَزْنُه (فَعْلِي)،(١٠٢) فالمِيمُ أَصْلِيَّةٌ، والياءُ للإلحاق(١٠٣) بمَفْعِل؛ لِعَدَمِ وُجْدَانهم له نَظِيراً يُلْحِقُونَهُ؛ لأَنْ (فَعْلِي) بكَسْرِ اللاَّم نَادِرٌ لاَ أَخَ لَهُ؛ فلهذا جَمَعُوهُ عَلَىٰ (مَآقٍ) على التَّوَهُّم ، وأَمَّا جَمْعُ المُوق فَآمَاقٌ وَأَمْآقٌ، مثل : آبارٍ وأَبْآر. وَإِنْ كَانَ مُعْتَلَّ العَيْنِ ـ وَيُسَمَّىٰ الأَجْوَفَ ـ فَإِنْ كَانَ بأَلِفٍ

---

(٩٨) لاميّة الأفعال هي قصيدة لابن مالك، نظم فيها أحكام الفعل، والبيت المقصود هو:

والكسر أفردْ لَمْرِفق ومَعْصِيَة . . . ومَسْجِدٍ مَكْبِرٍ مَأْوٍ حَوَى الإبلا

انظر: شرح لامية الأفعال : ص ٢٣٠ لمحمد أمين الهرري :

(٩٩) قال ابن يعيش : «لم يخرج من ذلك إلاّ مَأْوِى الإبل، فإنه قد جاء مكسوراً فيما حكاه الفرّاء، وذكر غيره مَأْوَى الإبل بالفتح على القياس، فاعرفه» شرح المفصل ١٠٩/٦ .

(١٠٠) جاء في اللسان : (مؤق) «ومؤق العين وموقُها ومُؤْقها ومَأْقِها : مؤخرها، وقيل : مقدمها». وانظر المصباح المنير: (مؤق).

(١٠١) يقصد : الفرّاء وابن السكيت، حيث يرى الفرّاء أنّ «ما كان من ذوات الياء والواو من دعوت وقضيت، فالمَفعلَ فيه مفتوح، اسما كان أو مصدراً، إلا المَأْقِي من العين فإن العرب كسرت هذا الحرف، قال: وروي عن بعضهم أنه قال في مأوى الإبل: مَأْوِي، فهذان نادران لا يقاس عليهما. . . وقال ابن السكيت: ليس في ذوات الأربعة مفعِل، بكسر العين إلاّ حرفان: مَأْقِي العين، ومَأْوِي الإبل». لسان العرب : (مؤق).

(١٠٢) ذكر ذلك الجوهري بقوله : «ومَأْقِي العين لغة في مُؤْقِ العين، وهو فَعْلِي، وليس بمفعِل؛ لأن الميم من نفس الكلمة، وإنما زيد في آخره الياء للإلحاق، فلم يجدوا له نظيراً يلحقونه به؛ لأن: فَعْلِي، بكسر اللام نادر لا أخت لها، فألحق بمَفْعِل، ولهذا جمعوه على مآقٍ على التوهم» لسان العرب : (مؤق)، وانظر أيضاً المصباح المنير: (مؤق). ويبدو هنا تأثر الصبان بما قاله الجوهري واضحاً.

(١٠٣) ذهب بعض علماء اللغة إلى أن الياء في: مَأْقِي العين زائدة لغير إلحاق كزيادة الواو في عَرْقُوَةٍ وتَرْقُوَةٍ، وجمعها مَآقٍ على فعال. منهم : ابن بري، وأبوعلي الفارسي، وأضاف أبوعلي احتمالاً ثانياً بقوله : «وقد يحتمل أن تكون الياء فيه منقلبة عن الواو فتكون للإلحاق بالواو، فيكون وزنه في الأصل (فَعْلُو)، كَتَرْقُو، إلاّ أن الواو قلبت ياء لما بنيت الكلمة على التذكير اللسان (مؤق).

مُنْقَلِبَـةٍ(١٠٤) عَنْ وَاوٍ فَهُـو كالصَحِيح (١٠٥) المَضْمُوم عَيْنُ مضارِعِه، (فَمَفْعَلٌ) مِنْهُ بالفتـح في المَصْدرِ واسْمَي الزَّمَانِ والمَكَانِ، نَحْوُ «قَامَ»، و«تَابَ»، فيقال: مَقَام، ومَتَاب؛ الأَصْلُ: مَقْوَمٌ، ومَتْوَبٌ، بفتح الوَاوِ، أُعِلَّ إعْلاَلَ: أَقَامَ. (١٠٦)

وَإن كَانَ بألِفٍ مُنْقَلِبَةٍ عن ياءٍ، نَحْوُ «مَالَ»، و«بَاتَ» (فَمَفْعلٌ) مِنْهُ بالفَتْح في المَصْدَرِ، وَبالكَسْرِ في اسْمَي الزَّمَانِ والمَكَانِ،(١٠٧) فَيُقَالُ في المَصْدَرِ: مَمَالٌ، ومَبَاتٌ؛ الأصـلُ: مَمْيَلٌ، ومَبْيَتٌ، بفتـح الياء أُعِـلَّ إعـلال «أقام»، وفي الاسْمَينِ: مَمِيلٌ، ومَبِيتٌ؛ الأَصْلُ: مَمْيِلٌ، ومَبْيِتٌ، بِكَسْرِ اليَاء، نُقِلَتْ كسرتُها(١٠٨) إلىٰ السَّاكِنِ قَبْلَها، هَذا هُوَ الغَالِبُ.

وَقَدْ يُوضَع كُلُّ وَاحِدٍ مَوْضَعَ الآخرِ(١٠٩)؛ قَالَ ابنُ السِّكِّيتِ: (١١٠): «لو فُتِحَا جَمِيعاً

---

(١٠٤) في (ب): منقبلة، وهو تحريف.

(١٠٥) قال ابن يعيش: «وأما ما كان معتل العين فإنه يجري على قياس الصحيح، فما كان منه مضموم العين فإن (المفعَل) منه مفتوح نحو: المقام والمقال، لأنه من قال يقول وقام يقوم فهو كالمقتل والمخرَج من قتل يقتل وخرج يخرج». شرح المفصل: ١٠٨/٦.

(١٠٦) إذ الأصل فيها: أَقْوَم: بفتح الواو وإسكان القاف، فنقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها بعد نقل حركتها إليه فصارت: أَمَام، ويقال في إعلال: «مقام» و«متاب» ما قيل في إعلال «أقام».

(١٠٧) ما ذكره الصبّان هنا هو أحد المذاهب التي أجازها العلماء فيما عينه ياء وقد ذكر أبوحيان هذه المذاهب بقوله: «وما عينه ياء نحو: محيض ومبيت كالصحيح العين فالمصدر بالفتح، والزمان والمكان بالكسر، نحو المقيل والمغيب، أو يخير في بناء المصدر على (مفعِل أو مفعَل)، أو يقتصر فيه على السماع، ثلاثة مذاهب، والثالث أحوط، فلا تقول: في المعاش المعيش إلاّ إن سمع، وأجاز بعض النحاة الكسر والفتح مصادر كانت أو أسماء مكان أو زمان، فأجاز المهال والمميل، والمغاب والمغيب» ارتشاف الضرب: ٢٢٨/٢.

(١٠٨) في (ب): حركتها.

(١٠٩) يقصد: قد يستعمل وزن المصدر موضع وزن اسمي الزمان والمكان أو العكس نحو: المعاش والمعيش والمسار والمسير.

(١١٠) هو يعقوب بن إسحق بن السكيت. إمام في اللغة والأدب (ت ٢٤٤هـ) من كتبه إصلاح المنطق. انظر: وفيات الأعيان: ٣٠٩/٢، والأعلام: ٢٥٥/٩.

في الاسْمِ وَالمَصْـدَرِ، أَوْ كُسِرَا مَعـاً فِيهِـما جَازَ، تَقُولُ العَرَبُ: المَعَاشُ والمَعِيشُ؛ يريدُونَ بِكلِّ واحدِ الاسمَ والمَصْدرَ، وَكَذا المعابُ والمَعِيبُ، والمَبَاتُ والمَبيتُ، ونَحْوُ ذَلِك (انتهى)[111]» قالَهُ في المِصْبَاحِ.[112]

وَإِنْ كَانَ مُعْتَلَّ الفَاءِ فَقَطْ - وَيُسَمَّىٰ المثالَ، بِأَنْ كَانَ أَوَّلُهُ وَاواً - فَإِنْ ثَبَتَتْ الوَاوُ في المُضَارِعِ مَفْتُوحَةً لِفَتْحِ عَيْنِ المضارِعِ، ونَقْلِ فَتْحَتِهِ[113] إلى الوَاوِ لِكَوْنِهِ مُضَعَّفاً، نَحْوُ: وَدَّ يَوَدُّ، بُنِيَ منه (مَفْعَل) بالفَتْحِ[114] في المَصْدَرِ، فَيُقالُ: مَوَدّ بفتح الواو، والأَصْـلُ: مَوْدَدٌ، بِسكُونِهَا وَفَتْحِ الدَّالِ، كَذَا ذَكَرَهُ[115] بَعْضُهم،[116] ومُقْتَضى

---

(١١١) ساقطة من (ب).

(١١٢) نص ما قاله ابن السكيت في المصباح المنير: ص ٧٠٠ «قال ابن السكيت: ولو فتحا جميعاً في الاسم والمصدر أو كسرا معاً فيهما جاز، تقول العرب المعاش والمعيش يريدون بكل واحد المصدر والاسم، وكذلك المعَاب والمعيب قال الشاعر:

أنا الرجلُ الَّذي قد عِبْتُموني .. وَمَا فِيكُمْ لِعَيّابٍ مَعَـابُ

وقـال:

أزمانَ قومي والجماعَـةَ كالذي .. مَنَع الرحَالَةَ أنْ تَميلَ مَمَالا

أي: أن تميل ميلا والرِّحَالة: الرحل والسَّرْج أيضاً» وانظر: إصلاح المنطق: ٢٢٠، وفيه نقص وزيادة، وزاد صاحب المصباح بعده: «وقال ابن القوطية أيضاً: ومن العلماء من يجيز الفتح والكسر فيهما مصادر كن أو أسماء نحو: المهال والمميل والمبات والمبيت».

(١١٣) في (ب) فتحة الواو وهو خطأ.

(١١٤) قال أبوحيَّان في ارتشاف الضرب: حـ١/٢٢٩: «وإن تحركت فاؤه [يقصد فاء الفعل في المضارع] فالفتح في المعتلِّ قولاً واحداً نحو: وَدِدْتُ أَوَدُّ مَوَدَّة».

(١١٥) في (ب): ذكر.

(١١٦) يشير بهذا إلى ما ذكره الأشمونيُّ في شرحه على الألفية: جـ٢/٣١١ من أن (مودة) يجب فيها فتح عين (مفعل) منها، وقد رَدَّ الصبَّان ذلك في حاشيته على الأشموني وإليك ما قاله في ذلك: جـ٢/٣١١: «هكذا ينبغي تقرير هذا المقام، وبه يعرف ما في كلام شيخنا والبعض من الخلل في غير موضع كما لا يخفى على متأمله، ومما ذكراه في هذا المقام: أنَّ مُعْتَلَّ الفاءِ إذَا فتحت عينُ مضارعه أيْ: ونقلت فتحتها إلى فائِه الَّتي هي الواوُ كَوَدَّ يَوَدُّ وجب فتح عين (مفعَل) منه كالمودَّةِ، ويَرُدُّهُ ما في القاموس وغيره من أنّ واوَ المودة تفتح وتكسر فاعرف ذلك».

كَلَامِ كثيرٍ: أنَّ المَصْدَرَ مِنْ مَنْقُولِ الفَتْحَةِ كَالمَصْدَرِ مِمَّا لَمْ تُنْقَلْ فَتْحَتُهُ، وَسَيَأْتِي أَنَّ فِيهِ لُغَتَيْنِ، فَعَلَىٰ صِحَّةِ وُرود «مَوَدّ» بِفَتْحِ الوَاوِ يَكُونُ عَلَىٰ إِحْدَىٰ اللغتين، كما سَيُذكَر، ويؤيده وَرُودُ المَوَدَّةِ، بِفَتْحِ الوَاوِ وكَسْرِهَا، كما في القاموس.(١١٧)

وأَمَّا اسْمَا الزَّمَانِ والمَكَانِ فَبالكَسْرِ، كَمَا يَقْتَضِيهِ كَلامُهُمْ.

وَإِنْ ثَبَتَتْ(١١٨) سَاكِنَةً لَفَتْحِ عَيْنِ المُضَارِعِ مَعَ عَدَمِ النَّقْلِ، نَحْوُ «وَجِلَ يَوْجَلُ» بُنِيَ مِنْه (مَفْعِلٌ) بالكَسْرِ في الثَّلَاثَةِ(١١٩) عِنْدَ أكثرِ العَرَبِ،(١٢٠) فَيُقَالُ: مَوْجِلٌ بِكَسْرِ الجِيمِ في الثَّلاثَةِ، وبَعْضُهُمْ يَفْتَحُهَا في المَصْدَرِ وَيَكْسِرُهَا في الاسْمَيْنِ. وَشَذَّ في المكان مِنْ «وَجِلَ يَوْجَل» مَوْجَلٌ بالفَتْحِ، وَجَاءَ فيهِ الكَسْرُ عَلَىٰ القِياسِ.(١٢١)

وَإِنْ حُذِفَتْ الـوَاوُ في المُضَارِعِ لِكَسْرِ عَيْنِهِ، وَلَوْ بِحَسَبِ الأَصْلِ، نَحْوُ «وَعَدَ يعِدُ»، و «وَثِق يثِق»، و «وَرَدَ يَرِدُ»، و «وَقَفَ يَقِفُ»، ونَحْوُ «وَهَبَ يَهَبُ»، و «وَطِىءَ يَطَأ»، بُنِيَ مِنْـهُ (مَفْعِـلٌ) بِالْكَسْرِ في الثَّـلاثَةِ(١٢٢) فَيُقَالُ: مَوْعِدٌ، ومَوْثِقٌ، ومَوْرِدٌ،

---

(١١٧) جاء في القـاموس المحيط: (وَدّ): «والوِدَادُ: الحُبُّ، ويثلثان كالودادة، والمَوَدّةِ والمَوْدِدَة والمَوْدودة، ووَدْدْتُه، وَوَدِدْتُه أَوَدُّه فيهما، والوُدُّ أيضاً المحبُّ ويثلث».

(١١٨) أي: إن ثبتت واو المثال في المضارع.

(١١٩) أي: في المصدر واسمي الزمان والمكان.

(١٢٠) قال أبوحَيَّان في ارتشاف الضرَب: جـ١/٢٢٩: «وإن كان على فَعِل يفعَل ولم يتحرك فاؤه في المضارع نحو: وَجل يوجَل فأكثر العرب على الكسر في الفعل: موجل كموعِد، وبعضهم يفتح في المصدر ويكسر في الزمان والمكان، وزعم الجوهري أن الكَسر والفتح في (يوجل) وبابه في المفعل منه قياس مطرد، قال ولم يأت في وَلي وبابه إلا الكسرُ وظاهر كلام سيبويه أنه لا ينقاس».

(١٢١) يقول سيبويه في الكتاب: ٢/٢٤٩ «قال أكثر العرب في وَجِل يوجَل، ووحِل يوحَل: موجِل وموحِل. وحدثنا يونس وغيره أنّ ناساً من العرب يقولون: مَوْجَل ومَوْحَل».

(١٢٢) هذا هو الأصل الذي نصّ عليه العلماء، قال أبوحيان: «وما فاؤه واوٌ صَحَّتْ لامُه، وكان على (فَعَل يفعِل) نحو: وَعَد يعد فثلاثتها على (مفعِل) بكسرِ العين نحو: مَوْعِد، وفي التسهيل أن طيئاً لا تلتزم ذلك، ولَمْ يُبَيِّنْ حَالَهم في المَصْدَرِ والزَمَانِ والمَكَانِ». ارتشاف الضرب: ١/٢٢٨، ٢٢٩.

ويوضح ابن يعيش علة هذه القاعدة بقوله: «فما كان منه مُعْتَلُّ الفاءِ فإنه يجرى على منهاجٍ واحدٍ لا يختلف

ومَـوْقِفٌ، ومَوْهِبٌ، وَمَوْطِيءٌ، بِكَسْرِ مَا بَعْدَ الوَاوِ. وَشَذَّ عَنَ ذَلِك في المَكَانِ من «وَضَعَ»، و«وَقَعَ»: مَوْضَعٌ، ومَوْقَعَةٌ بالفَتْحِ (١٢٣)، وجَاءَ فِيهِمَا الكَسْرُ عَلَىٰ القِيَاسِ.

هَذا التَفْصِيلُ المَذْكُورُ في مُعْتَلِّ الفَاءِ عِنْدَ غَيْرِ طَيءٍ، أَمَّا هُمْ(١٢٤) فَيُجْرُونَهُ مُجْرَىٰ مَافَاؤُهُ(١٢٥) غَيْرُ وَاوٍ فَيَجْرِي فِيه التَّفْصِيلُ السَّابِقُ في الصَّحِيح. وأَمَّا غَيْرُ الثُّلَاثِي من الأَفْعَـالِ: فالمَصْدَرُ والاسْمَانِ مِنْهُ عَلَىٰ وَزْنِ اسْمِ المَفْعُولِ،(١٢٦) فَيُقَالُ: المُجرَىٰ، والمُكْـرَمُ، والمُكسَّرُ، والمُـدَحْـرَجُ، والمُنْـطَلَقُ، والمُـرْتَضَىٰ، والمُسْتَقَـرُّ، والمُسْتَـوْدَعُ

= باختلافِ حركةِ عينِ المضارع منه، كما كان كذلك في الصحيح فيجيءُ مكسورَ العين على كل حال، سواء كان مفتوحَ العين أو مكسورَهُ في المضارع؛ ولذلك استثناه لأنه مخالف لما تقدمه، وذلك نحوُ: الموعِد والمورِد، وهما من وعد يعد وورد يرد بالكسر، وقالوا: الموجِل والموحِل، فكسروا أيضاً، وهو من وَجِل يوجَل ووحِل يوحَلَ بالفتح، والعلة في ذلك: أن ما كان على (فعَلَ) وأوله واو فإنه يلزم مستقبله (يفعِل)، ويلزمه الإعلال بحذف واوه في المستقبل نحو: يعد ويرد فكسروا (المفعِل) منه على القاعدة، ثم حملوا ما كان منه على (فعِل يفعَل) على ذلك فقالوا: موجِل وموحِل» شرح المفصل: ٦/١٠٨.

(١٢٣) يقول أبوحيان في ارتشاف الضرب: ١/٢٢٩ «وحكى الفَرّاء في الفعَلَ من وضع يضَع موضَع بالفتح. وكل مفعِل مما فاؤه واو صَحَّتْ لامُه فإنه بكسرِ العين إلّا مَوْكَل، ومَوْطَن، ومَوْهَب، ومَوْحَد، ومَوْزَد، ومَوْهَبة، ومَوْأَلَة، ومَوْرَق فإنّه بفتح العين». وفي الكتاب لسيبويه: ٢/٢٤٩ «شذ مَوْهَبُ، مَوْأَلَةُ اسم رجل، المَوْرَق اسم».

(١٢٤) أي عند قبيلة طيء فهم لا يلتزمون بما سبق من أحكام، لأنهم يجرونه مجرى ما فاؤه غير واو وقد ذكر الصبان ذلك في حاشيته على شرح الأشموني: جـ٢/٣١١ بقوله: «وأما طيء فيجرونه مجرى ما فاؤه غيرُ واوٍ فيفصِّلُون فيه بينَ مَكْسُورِ عَيْنِ المُضَارِعِ وغيره كما مَرّ»، وانظر: التسهيل ٢٠٨، وشرح الرضي على الشافية ١/١٧٠، ١٨٥.

(١٢٥) في (ب): ما فائه، وهو خطأ.

(١٢٦) يأتي المصـدر الميمي واسـما الزمان والمكان من الفعل غير الثلاثي بزنة اسم المفعول يقول سيبويه: «المكان والمصدر مما زاد على ثلاثة يبنى بناء المفعول» الكتاب: ٢/٢٥، ويقول أبوحيان: «ويجيء المصدر مما زاد على ثلاثـة أحرف على صفة اسم المفعول منه فتقول: منطلق ومستخرج ومدحرج قياساً مطرداً في اسم المفعول والمصـدر والزمان والمكان» ارتشاف الضرب ١/٢٢٨، ويعلل ذلك ابن يعيش بقوله: «وإنما اشتركت هذه الأشياء في لفظ واحد لا شتراكها في وصول الفعل إليها ونصبه إيَّاها فلمَّا اشتركَتْ في ذلك اشتركت في اللَّفْظِ» شرح المفصل: ٦/١٠٩.

والمُسْتَوْفَىٰ، فَمِنَ المَصْدَرِ ﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾،(١٢٧) أيْ كُلَّ تَمْزِيقٍ،(١٢٨) وَمِنْهُ ﴿وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا﴾،(١٢٩) وَقِيلَ: مَكَانَانِ،(١٣٠) وَمِن الزَّمَانِ قَوْلُ الشاعِرِ:

الحَمْـدُ لِلَّهِ مُمْسَـانَا ومُصْـبَحَنَا(١٣١)

وَيَحْتَمِلُ الثَّلاثَةَ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا ومُرْسَاهَا﴾(١٣٢) عَلَىٰ مَا فِي البَيْضَاوِيِّ.(١٣٣)

خَاتِمَةٌ تَشْتَمِلُ عَلَىٰ أُمُورٍ:

الأَوَّلُ: جَاءَتْ ثَلاثَـةُ مَصَـادِرَ عَلَىٰ وَزْنِ (مَفْعُلَةٍ) بالضَّمِّ، مُعْتَلَّةَ العَيْنِ بالوَاوِ، وَهِيَ: المَثُوبَـةُ(١٣٤)، والمَشُـورَةُ،(١٣٥) والمَعُونَةُ(١٣٦) بِضَمِّ مَا بَعْدَ المِيمِ، والأَصْلُ:

---

(١٢٧) سورة سبأ الآية (١٩).

(١٢٨) انظر البحر المحيط: ٧/٢٧٣، والكشاف ٣/ ٢٨٠.

(١٢٩) سورة هود من الآية (٦).

(١٣٠) انظر: الكشاف: ٢/٢٥٩، والبحر المحيط: ٥/٢٠٤.

(١٣١) صدر بيت لأمية بن أبي الصلت وعجزه: بالخير صبّحنا ربي ومَسَّانا.
ورد في ديوانه: ٦٢، وانظر: الأصول ٣/١٤٩، شرح المفصل ٦/٥٠، ٥٣، وشرح الأشموني ٢/٣١٢.

(١٣٢) سورة هود من الآية (٤١).

(١٣٣) المقصود: تفسير البيضاوي المسمى بأنوار التنزيل حيث يَرَىٰ البيضاوي رحمه الله أن (مُجْرَاهَا ومُرْسَاهَا) يحتملان المصدرية والزمان والمكان انظر تفسير البيضاوي: ٥/٩٨.

(١٣٤) جاء في القاموس المحيط (ثوب): «والثوابُ: العَسَلُ والنَّحْلُ والجَزَاءُ كالمَثُوبة والمَثْوبَة، أَثَابَه اللَّهُ وثَوَّبَه مَثُوبَته أَعْطَاهُ إيَّاهَا».

(١٣٥) جاء في المصباح المنير: (المَشُورَةُ) قوله: «شاورته في كذا واستشرته: راجعته لأرى رأيَه فيه (فأشارَ) عليَّ بكذا: أراني ما عندَه فيه من المَصْلَحةِ فكانت إشارةً حسنة، والاسم (المَشُورة) وفيها لُغَتَانِ: سكونُ الشينِ وفتحُ الواو، والثانيةُ: ضَمُّ الشينِ وسكونُ الوَاوِ، وزانَ (مَعُونةٍ)، ويقال هي من (شار) الدابة إذا عَرضَها في المشوار، ويقال من شرت العسل، شبّه حسن النصيحة بشرب العسل».

(١٣٦) جاء في المصباح المنير: (عون) قوله: «وزن (المَعُونة) (مفعُلة) بضم العين، وبعضهم يجعل الميم أصلية،

مَثْوُبَةٌ، ومَشْوُرَةٌ، وَمَعْوُنَةٌ، بِضَمِّ الوَاوِ، فَنُقِلَتْ ضَمَّتُهَا إِلَىٰ مَا قَبْلَهَا لِثِقَلِ الضَّمَّةِ عَلَيْها.[137]

الثَّاني: لَيْسَ فِي المَصَادِرِ عِنْدَ سِيبَوَيهِ مَا [هُوَ][138] عَلَىٰ وَزْنِ (مَفْعُولٍ) أَصْلاً،[139]

ويقول: هي مأخوذة من (الماعون)، ويقول هي (فعولة)، و (بئر مَعُونة). بين أرض بني عامر وحَرَّة بني سليم قِيل نجد، وبها قتل عامر بن الطفيل القُرَّاء، وكانوا سبعين رجلاً بعدَ أحدٍ بنحو أربعة أشهر».

(١٣٧) أيْ: أنَّ الذي حدث في هذه المصادر الثلاثةً هو إعلال بنقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله فقط.

(١٣٨) زيادة من المحقق.

(١٣٩) قال سيبويه: «وأمَّا قَوْلُه دَعْهُ إلَى مَيْسوره ودَعْ مَعْسورَهُ فإنما يجيءُ هذا عَلىٰ المَفْعُول، كأنّه قَالَ: دَعْهُ إلىٰ أمْرٍ يُوسَر فيه أو يُعسَر فِيه، وكذلك المَرْفُوعُ والمَوْضوعُ كَأنَّهُ يَقُولُ: له ما يرفعُه وله ما يضعُه، وكذلك المعقول، كأنه قالَ: عُقِلَ له شيءٌ أي حسُن له لبُّه وشَدُدَ ويستغنى بهذا عن (المَفْعَل) الذي يكون مصدراً؛ لأن في هذا دليلاً عليه» الكتاب: ٢/ ٢٥٠، ويلمح من كلام الصبان أنه يقرر كلام سيبويه على أنه أمْرٌ مُسَلَّمٌ به، في حين يذكر علماءُ اللغة أن اسم المفعول قد يجيء مراداً به المصدر كثيراً؛ يقول الفيومي في المصباح المنير: ص ٦٩٨ «يجيء اسمُ المفعول بمعنى المصدر نحو: المشتَرى والمعقول والمنقول والمُكرَم بمعنى الشراء والعقلِ والنقلِ والإكرامِ، ويقال انظره من معسوره ميسوره أي من عسره إلى يسره، وقال شيخُنا أبوحيَّانَ أبقاه الله تعالى: ويأتي اسمُ المصدرِ والزمانِ والمكانِ مِنَ الفعلِ المزيدِ أيضاً كاسم مفعوله فمُكرَم يصِحُّ أنْ يكونَ مصدراً، وظَرف زمان ومكان ﴿وَمَزَّقنَاهُمْ كلَّ مُمزَّقٍ﴾، أي كل تمزيق. قال: فإن لم يكن له اسمُ مفعولٍ بأنْ كان لازما جعل كأنه مُتَعَدٍّ، وبنى منه اسم المفعول نحو: اغدودن البعير مُغْدودَنا أي اغديدانا، وقال ابن باشاذ: كل فعل أشكل عليك مصدره فابن المفعل منه بفتح الميم في الثلاثي وضمها في الرباعي، ومازاد على ذلك فحكم مصدره حكم اسم مفعوله، وإنما يختلف الحكم في تقديره لا في لفظه، وفي التنزيل ﴿ولقد جَاءَهُمْ مِنَ الأنباءِ مَا فِيهِ مُزدَجَر﴾ أي ازدجار ﴿وقل رَبِّ أدْخِلْني مُدخَل صِدق وأَخْرِجْني مُخْرَج صِدق﴾ أي إدخال صدق وإخراج صدقٍ، وقال (بأيِّكُم المَفْتُون) أيْ: الفتنة، وقال الشاعر:

أَلَمْ تعلمْ مُسَـــرَّحِيَ القوافي

أيْ: تسريحي، وقال زهير:

... وذُبْيَــانَ هل أقســـمتم كلّ مُقْسَـــمِ

أيْ: كل إقسام، وذلك كثير الاستعمال.

ونقل بعضهم عن سيبويه أنه منع مجيء المصدر موازن مفعول، وأنه تأول ما ورد من ذلك فتقدير معسوره وميسوره عنده من وقت يعسر فيه إلى وقت يوسر فيه، والأول هو المشهور في الكتب. قال أبوعبيدة في باب المصادر: وعلى مثال مفعول حلفت محلوفاً مصدر وماله معقول أي عقل ومثله المعسور والميسور والمجلود هذا لفظه، وقد يأتي اسم الفاعل بمعنى المصدر سماعاً نحو: قم قائما أي قياما». وانظر البحر المحيط ٧/ ٢٧٣.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: لَيْسَ لَهُ مَعْقُولٌ، فَإِنَّهُ يَتَأَوَّلُهُ عَلَىٰ أَنَّ المَعْنَىٰ لَيْسَ لَهُ عَقْلٌ يَعْقِلُ بِهِ، فَلَيْسَ هُنَاكَ مَا هُوَ مَعْقُولٌ لَهُ، وَكَذَلِكَ: خُذْ مَيْسُورَهُ وَدَعْ معسوره، يَتَأَوَّلُهُ عَلَىٰ أَنَّ المَعْنَىٰ: خُذْ مَا تَيَسَّرَ وَدَعْ مَا تَعَسَّرَ.

والأَخْفَشُ(١٤٠) يُخَالِفُه(١٤١) في ذَلِكَ ويَقُولُ: المَعْنَىٰ لَيْسَ لَهُ عَقْلٌ، وَخُذ اليُسْرَ وَدَع العُسَرْ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ(١٤٢) التَبْصِرةِ.

الثَّالِثُ: لَا يَعْمَلُ مِن الثَّلَاثَةِ المُتَقَدِّمَةِ إِلَّا المَصْدَرُ(١٤٣) بِشُروطٍ مَذْكُورَةٍ في كُتُبِ العَرَبِيَّةِ، واللَّهُ(١٤٤) أَعْلَمُ.

قَالَ مُؤَلِّفُها رَضِيَ اللَّهُ عَنْه تَمَّتْ عَلَىٰ يَدِ جَامِعِهَا: مُحَمَّدٍ الصَّبَّانِ لِعَشْرِ لَيَالٍ بَقِيَتْ

---

(١٤٠) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي البصري المعروف بالأخفش الأوسط ـ نحوي عالم باللغة والأدب من مؤلفاته: معاني القرآن، والقوافي (ت ٢١٥هـ؛ انظر: إنباه الرواة ٢/٣٦، بغية الوعاة ٢٥٨.

(١٤١) أي يخالف الأخفش سيبويه في رأيه السابق الذي يمنع فيه مجيء المصدر على وزن (مفعول) حيث يرى الأخفش أن معنى قولهم: ليس له معقول هو ليس له عقل، وأن معنى قولهم: خذ ميسوره ودع معسوره هو: خذ اليسر ودع العسر، وقد ورد رأي الأخفش هذا في أصول ابن السراج: ظ/١٤٩، وشرح الرضي على الشافية: ١/١٧٤، والبحر المحيط ٢/٣٤٠.

(١٤٢) هو: عبدالله بن علي بن إسحق الصيمري من نحاة القرن الرابع الهجري. وقد طبع كتابه «التبصرة والتذكرة» بتحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين. وقد ورد رأي الأخفش في التبصرة والتذكرة: جـ٢/٨٩٠ يقول الصيمري: «وليست المَشُورة والمَعُونة والمثوبة المراد بها مفعوله» لأنه ليس عند سيبويه في المصادر معقول. فأما قولهم: ليس له معقول فإنه يتأوله (سيبويه) على ليس له عقل يعقل به، وكذلك: خذ ميسورَهُ ودع معسورَهُ، أي: خذ اليُسرَ منه، ودع العُسْرَ».

(١٤٣) لا يعمل اسما الزمان والمكان عمل الفعل لأنهما ليسا في معنى الفعل انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٦/١١١.

وهذا بخلاف المصدر فإنه يعمل بشروط ذكرها النحاة في كتبهم منها: أن يكون مفرداً، وظاهراً، ومكبراً، وغير محدود بالتاء، وغير متبوع بنعت أو غيره، وغير محذوف، وغير مؤخر، وغير مفصول من معموله وأن يصح حلولُ الفعلِ مع (أن أو ما) المصدريتين محله، على أن بعض هذه الشروط مختلف فيه انظر: الخصائص ٢/٢٠٨، والمقرب ٤٩، والأشموني ٢/٢٨٦ والهمع ٢/٩٢، والتصريح ٢/٦٢.

(١٤٤) في (ب): والله سبحانه وتعالى أعلم.

مِنْ رَمَضَـانَ سَنَةَ ثَمانٍ وَسَبْعِينَ ومائةٍ وَأَلْفٍ،[١٤٥] عَلَّقَها لِنَفْسِهِ تِلْمِيذُهُ الفَقِيرُ عُمَرُ البِلْبِيسيُّ بَلَداً، الشَّافِعِيُّ مَذْهَباً، الأَزْهَرِيُّ إِقَامَةً، الأَحْمَدِيُّ طَرِيقَةً، عَفَا اللَّهُ عَنْهُ والْمُسْلِمين، وَذَلِكَ لِسِتَّةَ عَشَرَ خَلَتْ مِنْ رَبِيعِ الأَوّلِ سَنَةَ ثَمانٍ ومائتين بَعْدَ الأَلْفِ، والحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ. تـــــم . . .

(١٤٥) في نهاية النسخة (ب): «تمت نقلاً على يد عناني مصطفى الشافعي، عفا الله عنه وعن والديه ووالد والديه برحمته آمين آمين».

المصـادر والمراجع

١ ـ إتحاف فضلاء البشر للبناء الدمياطي، تصحيح: علي محمد الضباع، دار الندوة الجديدة، بيروت.

٢ ـ ارتشـاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ مصطفى أحمد النماس. مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م).

٣ ـ إصـلاح المنـطق لابن السكيت، شرح وتحقيق: أحمـد شاكـر، وعبـدالسلام هارون، الطبعة الثالثة ـ دار المعارف بمصر (١٩٧٠م).

٤ ـ الأصـول في النحـو لابن السراج، تحقيق: د/ عبـدالحسـين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).

٥ ـ الأعلام: لخير الدين الزركلي، الطبعة الثانية (١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٩م).

٦ ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، طبع دار الكتب المصرية (١٣٦٩هـ).

٧ ـ أنوار التنزيل (تفسير البيضاوي) طبع بحاشية الشهاب، دار صادر بيروت.

٨ ـ إيضاح المكنون للبغدادي، طبع استانبول جـ١ (١٣١٤هـ ـ ١٩٤٥م)، جـ٢ (١٣١٦هـ ـ ١٩٤٧م).

٩ ـ البحر المحيط لأبي حيّان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية (١٣١٨هـ ـ ١٩٧٨م).

١٠ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، طبع مصر (١٣٢٦هـ).

١١ ـ تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، ترجمة: د/ النجار، د/ رمضان عبدالتواب، دار المعارف القاهرة (١٩٧٧م).

١٢ ـ التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق: د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين،

طبـع مركـز البحث العلمي وإحياء الـتراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م).
١٣ ـ تسهيل الفـوائـد وتكميل المقـاصد لابن مالك، تحقيق: محمد بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر (١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م).
١٤ ـ حاشية أحمد الرفاعي على شرح الشيخ بحرق اليمني على لامية الأفعال لابن مالك ـ مطبعة دار إحياء الكتب العربية بمصر (٢١٣٤٧هـ).
١٥ ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية.
١٦ ـ الخصائص لابن جني، تحقيق: النجار، طبع بيروت ـ الطبعة الثانية.
١٧ ـ الخطط التوفيقية الجديدة لعلي مبارك، مصر (١٣٠٤هـ).
١٨ ـ خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمجي، مصر (١٣٨٤هـ).
١٩ ـ ديوان أميّة ابن أبي الصلت، طبع بيروت (١٣٥٣هـ).
٢٠ ـ روح المعاني للألوسي، إدارة الطباعة المنيرية، بيروت، لبنان.
٢١ ـ شرح الأشموني على الألفية مطبوع مع حاشية الصبان، دار إحياء الكتب العربية.
٢٢ ـ شرح التصريح على التـوضيح لخالد الأزهري، مطبعة عيسى الحلبي، دار إحياء الكتب العربية بمصر.
٢٣ ـ شرح الرضي على الشافية، تحقيق: نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية بيروت.
٢٤ ـ شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب بيروت.
٢٥ ـ عجائب الآثار للجبرتي، مصر (١٢٩٧هـ).
٢٦ ـ فتح الرءوف الرحمن بشرح ما جاء على مفعل ونحوه من المصدر واسم الزمان والمكـان للسجـاعي، تحقي: د/ جابـر مبارك، مطبعة الحسين الإسلامية، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م).
٢٧ ـ فهرس الأزهرية، حتى سنة (١٣١٩هـ ـ ١٩٥٠م) مصر.

٢٨ ـ فهرس التيمورية: نشر دار الكتب المصرية (١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨م).
٢٩ ـ فهرس الخديوية: طبع مصر (١٣٠٨هـ ـ ١٣١٠هـ).
٣٠ ـ فهرس دار الكتب المصرية: مصر (١٣٤٢هـ ـ ١٣٦١هـ).
٣١ ـ فهرس مخطوطات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إعداد: د/ علي البواب، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ).
٣٢ ـ فهرس مخطوطات الظاهرية ليوسف العشى، دمشق، المجمع العلمي العربي، (١٩٤٧م).
٣٣ ـ فهرس المكتبة البلدية: طبع الإسكندرية (١٣٤٤هـ ـ ١٣٤٩هـ).
٣٤ ـ القاموس المحيط للفيروز آبادي، مطبعة مصطفى الحلبي، الطبعة الثانية (١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م).
٣٥ ـ الكتاب لسيبويه، طبع بولاق (١٣١٦هـ ـ ١٣١٨هـ).
٣٦ ـ الكشاف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف لأسعد طلس، بغداد، مديرية الأوقاف العامة (١٩٥٣م).
٣٧ ـ الكشاف للزمخشري، طبع مصطفى الحلبي (١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م).
٣٨ ـ لسان العرب لابن منظور. دار صادر بيروت.
٣٩ ـ مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، عالم الكتب بيروت.
٤٠ ـ المزهر للسيوطي، شرحه وضبطه جاد المولى وزميلاه، طبعة عيسى الحلبي.
٤١ ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: للفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.
٤٢ ـ معاني القرآن للفراء، تحقيق: النجار وزملائه، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٧٣م ـ ١٩٨٠م).
٤٣ ـ معجم المؤلفين: لعمر كحالة، مطبعة الترقي، دمشق (١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م).

٤٤ ـ معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف سركيس، القاهرة، مطبعة سركيس (١٩٢٨م).
٤٥ ـ المعَرب لابن عصفور، تحقيق: عبدالستار الجواري والجبوري، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد.
٤٦ ـ الممتع في التصريف: لابن عصفور. تحقيق د. قباوة، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.
٤٧ ـ مناهل الرجال ومراضع الأطفال يلبان معاني لامية الأفعال: لمحمد أمين الهرري ـ مطابع الصفا بمكة المكرمة (١٤٠٥هـ).
٤٨ ـ المنصف لكتاب تصريف المازني: لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، مطبعة الحلبي (١٣٧٣هـ).
٤٩ ـ هدية العارفين للبغدادي، طبع استانبول، المطبعة البهية (١٩٥١م).
٥٠ ـ وفيات الأعيان: لابن خلكان، مصر (١٣٠١هـ).